استعدوا لشهر الخير، شهر رمضان شهر شحذ الهمم

ماذا وراء رقمنة بطاقات التعريف وجوازات السفر في تونس؟

التحرير
سياسية اخبارية جامعة
إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة
ISSN 2382-2643

الدستور آليةً لاستهداف الهويّة الإسلاميّة في تونس

الأحد 24 شعبان 1443هـ الموافق لـ 27 مارس 2022م العدد 385 الثمن 1000مليم

بريطانيا وأمريكا الثّنائي الرّاعي للحوار «التونسي ـ التّونسي»

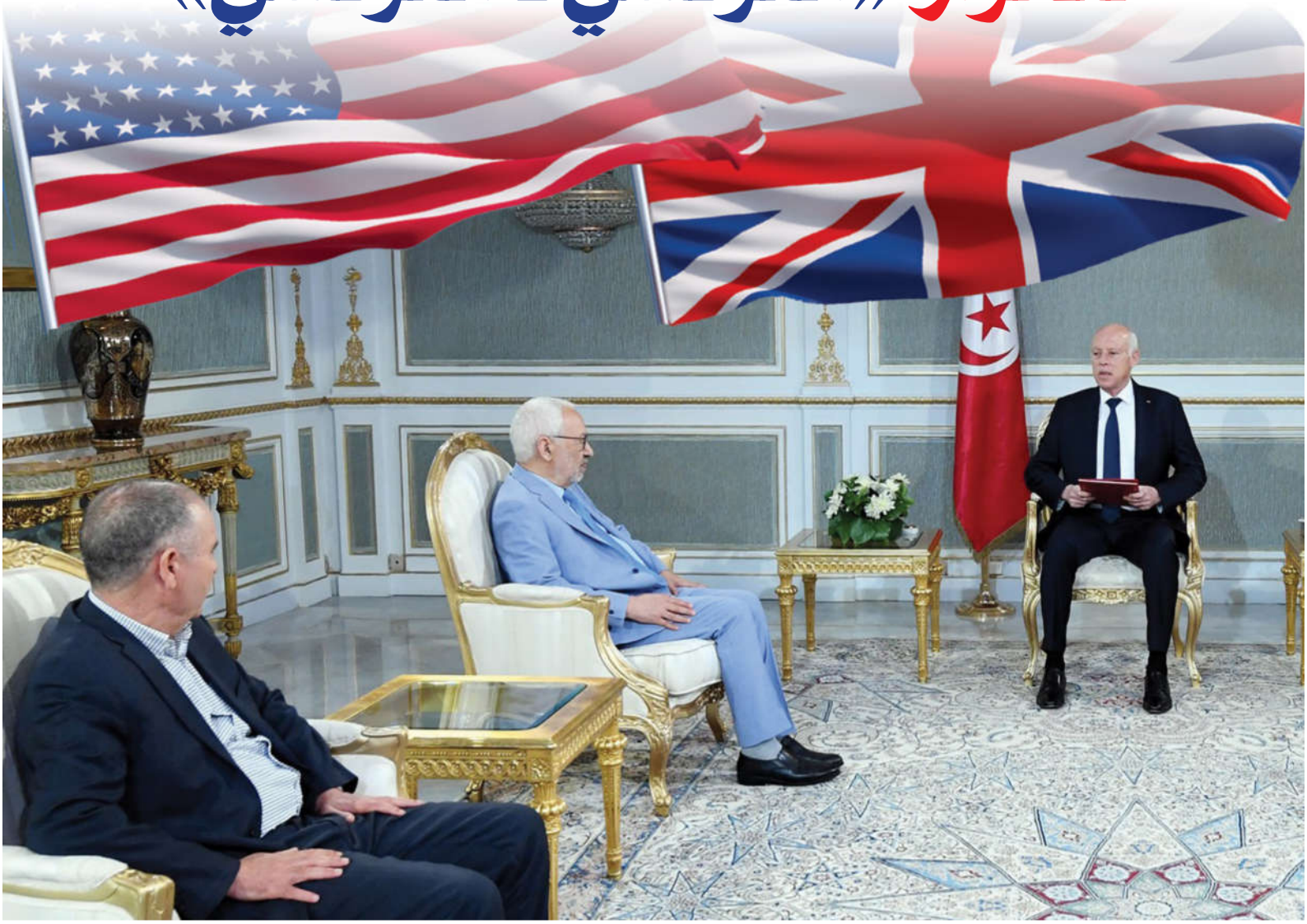

أوكرانيا وتجدد الصراع على الموقف الدولي

في مشهد مهيب، أهل فلسطين يعلنون رفضهم لقانون حماية الأسرة وسيداو

بريطانيا وأمريكا الثّنائي الرّاعي للحوار «التونسي ـ التّونسي»

تتكرّر عبارات من قبيل «لا مجال للتّدخّلات الأجنبيّة، تونس ذات سيادة»، وعبارات من قبيل «حوار وطني»، «حلّ تونسي – تونسي»، ... وعبارة (تونسي – تونسي) أضحت أكثر العبارات تكرارا في خطابات الطّبّوبي أمين عام اتّحاد الشّغل، وهي عبارة في ظاهرها الاستقلال والسيادة ورفض للتّدخّلات الأجنبيّة والاتّجاه نحو التعويل عن الذّات، في ظاهرها البحث «الجادّ» عن مخرج لأزمة تونس. فهل الأمر على ظاهره؟ هل هو حقيقة بحث عن التّحرّر والسيادة؟

ما فتئ الجميع يتحدّث عن ضرورة الحوار الوطني بين الفرقاء التونسيين، حتّى تخرج تونس من أزمتها.

الأحزاب السياسيّة تنادي بحوار وطني، والرئيس يتحدّث عن حوار وطني، واتّحاد الشّغل والطّبّوبي يتحدّث عن حوار وطني. ولكن لا حوار إلى الآن؟ لماذا؟ هل صحيح أنّ رؤية الرئيس (إن كان له من رؤية) هي المانعة لحوار كما تريده الأحزاب ويتكلم عنه اتّحاد الشّغل؟

الوضعيّة في تونس، كارثيّة على كلّ المستويات وبخاصّة المعيشي اليومي.

فماذا تفعل السّلطة (الرئيس وحكومته)؟ وماذا عن جماعة «ضدّ الانقلاب» واتّحاد الشّغل؟

الرئيس يشغل النّاس بخطابات رنّانة وبـ«إصلاحات» تزعم أنّه سيُعيد أموال التّونسيين المنهوبة بإجراءات، بعيدة عن النّاهبين الفعليين وبعيدة كلّ البُعد عن إعادة أموال الشّعب. أو حتّى التخفيف عنه.

جماعة ضدّ الانقلاب، تخرج على النّاس مرّة كلّ شهر في مظاهرات بل مهرجان خطابيّ يشغل النّاس ويوهم بالمعارضة والتصدّي للانقلاب بينما، ثمّ يعودون إلى بيوتهم حتّى الشّهر القادم.

أمّا الاتّحاد العام التونسي للشّغل، فما ينفكّ عن الحديث، عن ضرورة الحوار الوطني الذي لا يُقصي أحدا، وأن الحلّ لا ينبغي إلا يكون (تونسي – تونسي).

حوار وطني برعاية من؟ وتحت إشراف من؟

في الأسابيع الأخيرة زادت وتيرة حضور الأجانب في تفاصيل السياسة والاقتصاد وبخاصّة في الأسبوع الأخير، حيث شهدنا زيارات مكثّفة للأمريكان والبريطانيين

- فيوم الأربعاء 23 مارس 2022 زارت سفيرة بريطانيا بتونس ألين ونترتون، مقرّ الاتّحاد العامّ التّونسيّ للشغل (وكانت قبل ذلك قد زارت راشد الغنّوشي في مكتبه)

- أمّا أمريكا، فقد أرسل وزير الخارجيّة الأمريكيّة أنطوني بلينكن مبعوثته (نائبته للأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان) عزرا زيا لتقضي أسبوعا كاملا في تونس لتلتقي بالجميع:

- بوزير الدّاخليّة وبحثت معه «الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس وكيفية دعم التجربة الديمقراطية». وبحسب بيان صادر عن وزارة الداخلية، فإن «الجانب الأميركي أبدى استعداده لدعم تونس، تكريساً لتحقيق الموازنة بين إنفاذ القوانين والمحافظة على الأمن العام للتونسيين والجالية الأجنبية، من جهة، وضمان الحقوق والحريات، من جهة أخرى»

- ويوم الخميس 24/03 التقت «عزرا زيا»، برفقة سفير الولايات المتحدة الأمريكية بتونس دونالد بلوم، بأعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. وكتبت زيا، في تغريدة على حسابها على «تويتر»، قائلة: «التقيت اليوم بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس للتأكيد على التزام الولايات المتحدة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. نحن ندعم هذه المؤسسة الديمقراطية الرئيسية في أداء دورها المنصوص عليه دستورياً لإجراء الاستفتاء والانتخابات».

- والتقت المبعوثة الأمريكيّة، يوم الخميس 24/03، وفداً من الاتحاد العام التونسي للشغل في مقر المنظمة. وبحسب بيان صادر عن الاتحاد العام، فإن الجانب الأميركي عبر عن «تقديره للدور الذي يقوم به الاتحاد العام التونسي للشغل منذ الاستعمار في الدفاع عن القضايا الوطنية».

- هذا وما زالت المبعوثة الأمريكيّة مقيمة في تونس إلى آخر الشّهر لمزيد من اللقاءات مع كبار المسؤولين الحكوميين لمناقشة الإصلاحات السياسية والاقتصادية الشاملة وحماية حقوق الإنسان والدور الأساسي الذي يلعبه المجتمع المدني في ديمقراطية ثابتة. وستلتقي مساعدة الوزير بنشطاء حقوق الإنسان وقادة نقابات العمال وممثلي المجتمع المدني التونسي الآخرين للاستماع إلى وجهات نظرهم حول الفرص والتحديات التي تواجه تونس.

- ومساء الجمعة 25 مارس 2022 عرضت وزيرة الماليّة بمقرّ وزارة الماليّة بالقصبة أمام «ألكساندر أروبيو Alexandre Arrobio الممثل المقيم للبنك العالمي بتونس، برنامج التعاون بين تونس والبنك العالمي. وتناول العرض المحاور الأساسيّة لبرنامج الدّعم لاسيما على مستوى الإدماج المالي ودعم المؤسسات الصغيرة إلى جانب التوقي من الكوارث المناخيّة.

- ويوم الجمعة 25 مارس استقبل نور الدين الطبوبي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل بعثة صندوق النقد الدولي بتونس، بحضور الأمناء العامون المساعدون أنور بن قدور ومنعم عميرة ومحسن اليوسفي وخبراء الاتحاد. وقال أنور بن قدور في تصريح لموقع «الشعب نيوز» إن اللقاء كان مناسبة لتبادل الآراء ووجهات النظر، مبيّنا أن الاتحاد العام التونسي للشغل قدم تحفظاته على البرنامج الحكومي المقدم وخاصة رفع الدعم وتجميد الانتدابات والأجور.

(تونسي ـ تونسي) فرقاء لا يجمعهم إلا الأجنبيّ:

المتثبّت في هذه اللقاءات المتنوّعة والكثيفة يستخلص ما يلي:

1ـ حديث الاستقلال والسّيادة حديث خرافة وتضليل: فكلّ اللقاءات المنعقدة كانت، مع مسؤولة أمريكيّة والسفيرة البريطانيّة وممثّل البنك العالمي وممثّل صندوق النّقد الدّولي، وهؤلاء جميعا هم عتاة المستعمرين، ويعلم الجميع أنّ بريطانيا وأمريكا ليستا من الدّول الخيّرة التي تبحث عن مصالح الشّعوب إنّما هما دولتان مجرمتان وجرائمهما في العراق وفلسطين قائمة، ويعلم الجميع أنّ بريطانيا وأمريكا لا تغشيان منطقة إلا بغاية الهيمنة والاستعمار. ويعلم الجميع أنّ البنك وصندوق النّقد الدّوليين هما أذرع الأخطبوط لا يحلّان ببلد إلا حلّ به الخراب، ومع ذلك يأتون كلّ أسبوع إلى تونس، ويستقبلهم الرئيس وتستقبلهم الحكومة ويستقبلهم الأحزاب ومنظّمات « المجتمع المدني» واتّحاد الشغل، وهؤلاء هم الفرقاء في تونس (وهؤلاء هم الذين يبحثون عن حوار وطني يجمعهم)، يستقبلون الأجانب (الأمريكان والبريطانيين) كأصدقاء وداعمين، بل يطلبون منهم الدّعم: بما يعني أنّه، ومن ناحية الشّكل، أنّ الفرقاء التّونسيين – التّونسيين، سيجمعهم الأجنبيّ المستعمر. ليكون الحلّ «تونسي – تونسي» برعاية المستعمر.

2ـ أمّا من ناحية المضمون فالمتابع لمضامين اللقاءات بين الفرقاء التونسيين (كلّ على حدة) والمبعوثين الأجانب، يجد أنّها في أخصّ خصائص الشّأن الدّاخلي التّونسي، فوزيرة الماليّة تعرض (هكذا) برنامج الحكومة على مبعوث البنك الدّولي الذي جاء يراقب ويتابع ويعدّل، وهيئة الانتخابات تقابل المبعوثة الأمريكيّة وتعرض تفاصيل العمل لتبدي ُ ابتها وحسن أدائها الدّيمقراطي، لتنال شهادة استحسان السّيّد الأمريكي الدّيمقراطي الذي يُعلن دعم الهيآة ويحذّر من طرف خفيّ من المساس بها (فهل سيمسّها الرئيس ويحلّها بعد أن حلّ مجلس القضاة؟). وهذا أمين عام اتّحاد الشّغل يلتقي مبعوث صندوق النّقد الدّولي ثمّ المبعوثة الأمريكيّة، ليتحدّث معهم في الشّأن التّونسي الدّاخلي، بما يعني أنّه موافق من حيث المبدأ على هذا التدخّل الاستعماري، لكنّه متحفّظ (هكذا) مجرّد تحفّظ على بعض تفاصيل برنامج الصّندوق، بما يعني أنّ برنامج الصّندوق سيُمرّره اتّحاد الشّغل بعد أن يجمّل بمساحيق من الكلام الإنشائي عن قوت التّونسيين، والمحافظة عليه. فما شأن المستعمر بقوت التّونسيين، ولماذا يتحدّث الطّبّوبي عن قوت التّونسيين أمام جماعة الصّندوق؟ إلا إذا كان من باب الاستهلاك المحلّي المراد منه التغطية على الجريمة جريمة مشاركة اتّحاد الشّغل في تمرير وصفات الصّندوق، بعد أن عجزت الحكومات السّابقة عن تمريره.

3ـ كثافة الزيارات الأجنبيّة وعمق تدخّلها في أخصّ خصائص الشّأن التّونسي حقيقة لا ينكرها إلا مكابر أو متآمر، وتزايد وتيرتها في هذه الأيّام قد يعني أنّ الوضع السياسيّ «الجديد» في تونس في آخر أطواره.

فالأجانب الذين يسرقون قوت كلّ الشّعوب ويمتصّون دماءهم يجولون خلال تونس في عقر دار الحكومة (في وزارة الماليّة ووزارة الدّاخليّة....) ويلتقون من يشاؤون من الأحزاب ومن المنظّمات، ويتدخّلون في كلّ كبيرة وصغيرة في الشّأن التّونسيّ. فأين الرئيس؟ وهل كان يُمكن عقد هذه اللقاءات دون علمه وإذنه؟ أمّا الاتّحاد الذي يتكلّم عن حلّ (تونسي – تونسي) فأين هو هذا التّونسيّ ـ التّونسي؟

ما نراه في أرض الواقع العملي حلّ بريطاني ـ أمريكي، بتنفيذ (تونسي ـ تونسيّ). وهذا ما أكّده ـ دون حياء، عصام الشّابي حين صرّح لجريدة الصباح في عددها الصادر يوم السبت 26 مارس 2022، «قد نضطر لدعوة أطراف خارجية لفرض حوار وطني» وأن تنسيقية الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية، قطعت شوطا كبيرا في وضع تصور لحوار وطني جامع بين كل الفرقاء السياسيين ومن أهمها الاتحاد العام التونسي للشغل.

أ. محمد الناصر شويخة

المهندس وسام الأطرش

ماذا وراء رقمنة بطاقات التعريف وجوازات السفر في تونس؟

مقدمة

تقدمت وزارة الداخلية يوم 5 أوت 2016 لمجلس نواب الشعب بمشروع قانون تعويض بطاقات التعريف الوطنية الحالية بالبطاقات البيومترية، وقد ألحت الوزارة بقيادة الهادي المجدوب (الذي أصبح مستشارا بالأمانة العامّة لوزراء الدّاخليّة العرب رغم الشكاية التي تقدم بها ضده الإطار الأمني الموقوف عماد عاشور من أجل التستر على تقرير «المخبر» في قضية التآمر على أمن الدولة) على سرعة النظر في القانون ونقاشه لتتم المصادقة عليه والبدء في تنفيذ المشروع القاضي بتغيير بطاقات التعريف الوطنية إلى بطاقات بيومترية حاملة لشريحة إلكترونية، تتضمن معلومات عن صاحبها.

ومنذ ذلك الوقت، بدء الجدل الحاصل في تونس حول بطاقات التعريف البيومترية وجوازات السفر البيومترية، وظلت وزارة الداخلية تراوح مكانها في تنفيذ هذا المشروع، بحكم التجاذبات الحاصلة داخل الوزارة نفسها، وبحكم التغييرات التي طرأت على قياداتها، ولئن خاضت في هذا الموضوع عشرات المنظمات والجمعيات والشخصيات المعنية بالدفاع عن الحقوق والحريات، إلا أن هيئة حماية المعطيات الشخصية استطاعت عبر وسائل الإعلام أن تتصدر مشهد الدفاع عن سرية المعطيات الشخصية وضرورة حمايتها من الخروقات المحتملة، في حين يعتبرها المساندون لهذا المشروع تحولا رقميا ومكسبا وطنيا لا مبرر لرفضه من قبل المرتابين والمشككين، حيث يزعم هؤلاء أنه سيسهل باقي الإجراءات الإدارية في البلاد.

فإلى أي مدى يمكن أن تصح دعوات التحول الرقمي في مجال إصدار البطاقات الشخصية على غرار بطاقتي التعريف وجواز السفر؟ ومن يقف وراء الدفع نحو هذا التحول الرقمي في الوقت الذي تتأخر فيه البلاد على جميع الأصعدة، بشهادة القاصي والداني؟

خرق المعطيات الشخصية وانتهاك الدستور

تم تقديم مشروع بطاقة التعريف البيومترية وهي بطاقة هوية جديدة مزودة بشريحة إلكترونية لأول مرة من قبل وزارة الداخلية في عام 2016 ضمن مشروع القانون الأساسي عدد 62 لسنة 2016 المُتعلّق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية.

ولا تزال التعديلات الجديدة المقترحة في مشروع القانون الأساسي عدد 83 لسنة 2020 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 27 لسنة 1993 المؤرخ في 22 مارس 1993 المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية، والتي تتضمّن الآن أيضًا جواز سفر بيومتري، تقدم القليل من الإرشادات والضمانات ولا تعطي أي إجابة على عديد الأسئلة العالقة منذ سنوات والمتعلقة أساسا بالبيانات التي سيتم حفظها في قاعدة البيانات البيومترية، والأسس القانونية التي تسمح للسلطات المعنّية بالحق في الوصول إلى قواعد البيانات، والمؤسسات أو الأفراد الذين سيكون لهم الحق في الوصول إلى البيانات الشخصية المشفرّة وما إذا كان للمنظمات والحكومات الأجنبية الحق في الوصول إلى هذه المعطيات الشخصية.

وبالنظر إلى فصول هذا القانون الذي لا يُعنى بالجانب المتعلق بسرية المعطيات الشخصية ولا يلاحق من ينتهك خصوصية الأفراد أو يتعمد اختراق معطياتهم ولا يُحيل إلى أي نص قانوني يعاقب على ارتكاب الجرائم الإلكترونية مثلا، نجد أنه لا يضع أي اعتبار لحرمة الفرد بما يتعارض مع الفصل 24 من الدستور الذي ينص على حماية الدولة لسرية المراسلات والاتصالات والمعطيات الشخصية.

ورغم أن مشروع القانون الجديد المقترح سنة 2020 يشير نصاً إلى امتثاله لقانون حماية المعطيات الشخصية لعام 2004، إلا أن قانون حماية المعطيات الحالي قديم في نطاقه ولا يوفر ضمانات خصوصية كافية وقوية لحماية البيانات الشخصية للتونسيين، وبعبارة أوضح فإن القانون الحالي لا يغطي أنشطة أي جهة (محلية كانت أم أجنبية) تحاول اختراق البيانات المشفرة عبر الشرائح الإلكترونية، والتي يفترض أن تكون سريّة، ولكن القانون لا يمنع انتهاك خصوصيات الأفراد، وكأنه وضع على مقاس من يريدون الولوج إلى المعطيات الشخصية عبر استغلال التقنيات الحديثة بعد جمع معطيات جميع أبناء الشعب في قاعدة بيانات واحدة، بحيث يكفي الولوج إليها إلى معرفة بيانات وبصمات جميع من يحملون بطاقات تعريف وجوازات سفر.

من جهة أخرى، فإن حماية المعطيات الشخصية التي سوف تتضمنها الشريحة الالكترونية لبطاقة التعريف البيومترية الجديدة مهمة تواجهها العديد من الصعوبات الدستورية في الوقت الحالي، فضلا عن تعليق الدستور جزئيا وإمكانية إلغائه، من بينها أن تونس لا تمتلك آليات دستورية واضحة تسمح بحماية المعطيات الشخصية، ومن ذلك أن الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية نفسها هي أساسا هيئة غير دستورية بالرغم من تعلق مجال نشاطها بأحد الحقوق الرئيسية.

وبذلك، نجد أن الجدل الحاصل حول القانون المتعلق بالبطاقات والجوازات البيومترية، تقوده أطراف لا تهتم كثيرا بالنواحي القانونية والدستورية في مسار تعسف بدوره على الفصل 80 من الدستور. في المقابل، يُراد للناس أن تلتزم بالقانون وبضرورة المرور إلى البطاقات البيومترية وإلا فإنه ستواجه بعقوبات صارمة طبقا للفصل 315 من المجلة الجزائية بحسب نص هذا القانون المتعلق ببطاقة التعريف الوطنية والمُسقط على الجميع وفي مقدمتهم وزارة الداخلية وأعوانها.

وزارة الداخلية والحرص على البطاقات البيومترية

قد يظن البعض لوهلة أن السبب الرئيسي وراء حرص وزارة الداخلية على تفعيل البطاقات البيومترية هو محاولة تسريع انتقال عمل مختلف الأطراف في إطار الإدارة الالكترونيّة والاقتصاد الرّقمي. ومع أنه لا قبل لعاقل بأن ينكر فضل استعمال هذا النوع من التكنولوجيا لتسهيل حياة الناس وعمل قوات الأمن في آن واحد، بدل الإصرار على غمس الأيدي في الحبر لأخذ البصمات، ولكن عدم تأمين السلامة المعلوماتية اللازمة وغياب الأرضية القانونية والسياسية التي تحقق سيادة هذا البلد على أرضه وتمنع كل أشكال اختراقه، تجعل هذه الأداة سلاحا فتاكا في أيدي الأعداء وتجعل الناس لقمة سائغة في أيدي اللاعبين الكبار والمتلاعبين بقواعد البيانات من ذئاب وادي السيليكون ومن سار في دربهم، على غرار ما حصل في أماكن أخرى من العالم، حيث صارت المعطيات الشخصية للبشر تباع على قارعة الطريق.

فبين الفينة والأخرى، تصرّ وزارة الداخلية على التأكيد على أن «اعتماد منظومة جوازات السفر البيومترية في الدولة التونسية أصبح إلزاميا ولا مفر منه»، كماء جاء مؤخرا على لسان مدير الشرطة الفنية والعلمية بوزارة الداخلية شهير القديم، الذي أكد خلال حواره عبر إذاعة شمس آف آم صبيحة يوم3 مارس 2022بأنه في حال عدم اعتماد هذه المنظومة سيصبح التونسي غير قادر على السفر.وهكذا تتم مساومة الناس بحريتهم في التنقل لدفعهم نحو قبول هذا «الخيار» المفروض عليهم جميعا، في زمن صارت فيه رقمنة المعطيات الشخصية أولى من تعبيد الطرقات وتوفير الماء والكهرباء والخبز.

يأتي الضخ الإعلامي حول هذا الموضوع في الأسابيع الماضية، إثر اجتماعات وجلسات انعقدت مطلع هذا العام بمقرّ وزارة الداخليّة تتعلق باستئناف بعث مشروع إنجاز جواز السفر البيومتري وبطاقة التّعريف البيومتريّة وتعجيل تنفيذه. ويندرج ذلك في إطار تنفيذ مقتضيات المنظّمة العالميّة للطيران المدني التابعة للأمم المتحدة والمتعلّقة خاصّة بالتّعاون الدّولي على حماية أمن وسلامة جوازات السفر سيما التّوصية التي تُلزم الدّول بإنهاء العمل بجوازات السّفر المقروءة آليا في موعد أقصاه سنة 2015.

ليس مهما معرفة غايات الأمم المتحدة من عولمة هذه التكنولوجيا ورقمنة المعطيات الشخصية للشعوب، ولا معرفة المشاكل والتعطيلات الإدارية التي عانت منها الشعوب إثر تبني هذا الخيار المفروض من قبل المنظمة الأممية، مع أن إلقاء نظرة على تجربة الجزائر أو المغرب في هذا السياق كاف باستخلاص العبر.

المهم الآن في نظر القائمين على السلطة في تونس هو المضي بسرعة في تفعيل هذه القوانين، واكتشاف ما سيحدث في وقت لاحق في سيناريو شبيه بما حدث من أجل الحصول على جواز التلقيح، استجابة لطلبات منظمة الصحة العالمية التابعة أيضا لمنظمة الأمم المتحدة.

الرقمنة زمن الوباء السياسي، أداة اختراق فعالة

نأتي إلى أخطر جانب في هذا الموضوع، وهو الجانب التقني الذي لا يطاله القانون ليخفي من ورائه كامل السياق السياسي: من هي الجهة التي ستتحكم في قاعدة البيانات؟ من له السلطة على حمايتها؟ كيف يمكن تأمينها من الاختراق؟ هل لوزارة الداخلية الحق في النفاذ إلى كل المعطيات المتعلقة بالمواطن: أمراضه، حسابه البنكي، عائلته، فصيلة دمه، أبناؤه، إخوته، عناوينه، تعاملاته، الدول التي سافر إليها، الخطايا المالية، السوابق العدلية؟ هل يمكن لأعوان الأمن الاطلاع على هذه البيانات بسهولة في حالات الإيقاف العادية مثل حملات التثبت من الهوية؟ من هي الجهات المتحكمة في المعطيات التي يتم تخزينها داخل الشرائح الإلكترونية؟

تمتلك شركة Gemalto متعددة الجنسيات والمختصة في الأمن الرقمي الحصة الأكبر من سوق توزيع شرائح «سيم» في تونس. تقدم نفس الشركة منذ عقدين خدمات أمان البيانات الخاصة بها، ولا سيما للوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية «TUNTRUST». وهي نفسها المسؤولة عن تأمين معاملاتنا المالية عبر الإنترنت، فضلاً عن حلول أمان بيانات البطاقة باعتبارها مزوّد شركة Monétique Tuni-sie والعديد من البنوك التونسية ومنها بنك الزيتونة.

زيادة عن ذلك، فهي تقدم بطاقات دخول إلى الأماكن المحمية على غرار وزارة الداخلية ومختلف مقرات الخدمات الديوانية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل إن Gemalto هي شريك في OXIA Group، التي تملك مركز خدمة نيابة عنها بهذا الاسم ثم غيرت اسمها لتصبح: WEVIOO.

هذه الشركة (OXIA) هي التي قامت بإرساء المنظومة الوطنية للتعريف الموحد للمواطن، وهي التي تم اختيارها مسبقًا مع 3 من شركائها الآخرين لدعم وتنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية e-Gov والحكومة المفتوحة Open Gov وكل ما يرتبط بها من خدمات إلكترونية على غرار منظومة الشراءات على الخط Tuneps.

تشير بعض المعطيات التي نشرت سنة 2017 إلى أن الشركة التي تتعامل معها وزارة الداخلية فيما يخص بطاقات التعريف هي شركة Gemal-to، وهي لا تحظى بالثقة المطلوبة حتى تكون في مستوى تأمين شرائح غير قابلة للاختراق، إذ سبق أن تم اختراقها من قبل أجهزة التنصت الاستخباراتية البريطانية والأمريكية والتجسس على المكالمات الهاتفية التابعة للشرائح الالكترونية للشركة المذكورة.

حيث كشف تقرير أعده موقع The intercept الأمريكي أن أجهزة الاستخبارات الأمريكيةFBI والبريطانيةMI6 اخترقت أكبر شركة بالعالم لتصنيع شرائح الهواتف المحمولة «سيم كارد» ما أثار مخاوف مستخدمي الهواتف النقالة حول العالم. وذكرت شبكة CNN الإخبارية أن التقرير استند إلى وثائق سربها الموظف السابق في وكالة الاستخبارات الأمريكية «أدوارد سنودن» تكشف أن وكالة الأمن القومي الأمريكية ونظيرتها البريطانية تمكنتا من اختراق شركة Gemalto التي تنتج مليوني شريحة للهواتف المحمولة سنوياً.

اليوم، يعتقد بعض الأغبياء والسذج، أن الشركة المذكورة صارت أكثر أمنا وأمانا ويمكن التعامل معها في مجال البطاقات البيومترية بعد أن تم شراؤها من قبل العملاقة Thales العابرة للقارات والرائدة في مجال الأمن والدفاع والمرتبطة بدول ومطارات العالم، والتي تشرف على تأمين وحراسة المنظومة المعلوماتية للبنك المركزي في تونس، وتوفر له نظاما كاملا يشمل الاتصال الداخلي والمراقبة بالفيديو ومركزية البيانات وتحليلها الذكي وغيرها من الخدمات.

هذه بعض خيوط اللعبة التي تُغلّف بخطابات الحرص على تسهيل الخدمات الإدارية كي لا تكشف للناس، ولكن فهمها بدقة ومعرفة كيفية التعامل معها ومواجهتها ببناء مجتمع رقمي محصّن من الاختراق، وتأمين البنى التحتية للاتصالات والمعلومات، هي أولويات لدولة الخلافة الراشدة القادمة قريبا بإذن الله، فهي دولة السيادة والريادة وهي القادرة على دخول عصر البطاقة البيومترية والجواز البيومتري ووضع بروتوكولات استخدامها بعيدا عن مكر الدوائر الاستعمارية.

القاتل الإقتصادي في زيارة لتونس

أ. علي السعيدي

الخبر:

قال المتحدث الرّسمي باسم صندوق النّقد الدّولي جيري رايس، إن فريقا من الصندوق سيزور تونس خلال مارس الجاري، لمواصلة المناقشات حول برامج مساعدات جديد. جاء ذلك في تصريح للمسؤول في صندوق النقد، خلال مؤتمر صحافي بواشنطن، مساء الخميس 24 مارس. وأشار رايس إلى أن "المفاوضات مع السّلطة التّونسية شهدت تقدمًا جيدًا، وصندوق النّقد الدولي لا يزال وسيبقى شريكًا قويًا لتونس".

وعقب محادثات افتراضية بين صندوق النقد الدولي والحكومة التّونسية بين 14 و23 فيفري الماضي، أكد كريس جيريغات رئيس البعثة إلى تونس، أن "المناقشات مع السلطات التونسية حققت تقدمًا جيدًا".وأضاف جيريغات "سنواصل (المفاوضات) في الأسابيع المقبلة لبحث إمكانية بدء برنامج تمويل جديد لتونس".

وتهدف تونس من مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي إلى الحصول على قرض بقيمة 4 مليارات دولار.

التعليق:

الخبر أعلاه مليء بالكذب كونه يصدر عن جهة مانحة متحكمة استعمارية بالأساس، لا يهمّها غير مصلحتها مع دوامها بكل السبل المتاحة، والآن نعيد صياغة الخبر على حقيقته دون لف أو دوران ودون تورية فيكون كالتالي: قال المتحدث الرّسمي باسم صندوق النّقد الدّولي جيري رايس، إن فريقا من الصندوق سيزور تونس خلال مارس الجاري، لمواصلة المناقشات حول برامج إملاءات وإخضاع جديد ومتواصل وأشار رايس إلى أن "المفاوضات مع السّلطة التّونسية شهدت تقدمًا جيدًا لصالح الصندوق الذي سيبقى مهيمنا على كل شاردة وواردة وسيفا مسلطا على رقاب أهل تونس." وتعمل الحكومة التونسية للحصول على حزمة مصائب من صندوق النقد الدولي ضمن مساعيها لمزيد بسط هيمنة الصندوق وإخضاع البلاد لأوامر القاتل الإقتصادي وجعلها فريسة له وللدول الإستعمارية طالما ثمن ذلك هو نوال مرضاة الصندوق. وإننا (أي الحكام) نعاهد الصندوق ومن يقف خلف الصندوق أن نظل أوفياء لكم, نُكن لكم الولاء والطاعة والخنوع ونسلمكم البلاد بما حوت لتنهشوها وتعيدوها جثة هامدة بلا حراك.

تهرول تونس منذ تولي حكومات السفارات شأن البلاد، نحو صناديق الإستعمار هرولة الفراش المبثوث إلى النار مع فارق بسيط أن الفراش لا يعلم حقيقة النار التي ستودي بحياته فيما رويبضات الحكام يعرفون حق المعرفة طبيعة هذه الصناديق وأذرع الاستعمار الممتدة داخل البلاد لتنهب وتنهش وتقتل. وتسلّم جهود الناس لمجموعة من المرابين ومرضى كنز الأموال..

لسائل أن يسأل: ما فائدة هذه الصناديق التي لم تزد البلاد إلا تبعية وارتهانا ولم تزد العباد إلا جوعا وفقرا؟ وهل هو محتم علينا السير خلفها والإرتماء في نيرانها؟ وما يجبر الحكام على مواصلة الركض في دروب العمالة والخيانة ؟ وهل يأمنون على استقرار الأوضاع واستمرارهم في الحكم وعدم قيام الناس بثورة ساحقة ماحقة كالتي ألقت ببن علي جيفة خارج حدودها وجعلت منه أثرا بعد عين؟ كلها أسئلة مشروعة الجواب عليها لا يستحق عناء تفكير وتمحيص، فالعالم اليوم عبارة عن غابة تسكنها الوحوش الضارية لا مكان فيها للضعيف، الكل يصطاد في الكل ولا أحد بمنأى عن الخطر، لا قيمة فيه غير النفعية والمصلحية حتى بين أبناء البلد الواحد والديانة الواحدة، عالم تحكمه الفوضى وآثاره الدمار والسحق.

هذا النظام العالمي المجرم جعل له أدوات تُيسر له عملية التحكم والإخضاع وفرض الشروط ومنها وكالات التصنيف الإئتماني التي تتناغم أدوارها مع وظائف الصندوق، فقد خفضت وكالة "فيتش" الدولية للتصنيف الائتماني، الجمعة، تصنيف تونس السيادي من مرتبة "B-" إلى "CCC".(أي يوجد احتمال كبير لعدم السداد وبالتالي ارتفاع كبير للمخاطرة).

وقالت الوكالة في بيان، إن "هذا التصنيف يعكس مخاطر السيولة المالية والخارجية المتزايدة في سياق المزيد من التأخير في الاتفاق على برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي". وأضافت أن "الاتفاق مع صندوق النقد الدولي يتطلب تقليص المعارضة الاجتماعية والاحتكاك المستمر مع النقابات، إضافة إلى قدرة الحكومة على سن تدابير توحيد مالية قوية". بمعنى أن شرط الحصول على هذا التمويل هو الخضوع لإملاءات الصندوق السياسية وجعل البلد جزءا عميلا متحكم فيه، ليكون التوافق موسعا ضاما لكل الأطراف والجميع شريك في الخيانة (نذكر أنه كان هناك لقاء بين الطبوبي والمدير الجديد لمكتب صندوق النقد الدولي بتونس مارك جيرار يوم 16 مارس 2022).

وتوقعت أن يستمر العجز في ميزانية تونس عند مستويات مرتفعة في حدود 8.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، مقارنة بنسبة 7.8 بالمئة العام الماضي 2021. كما توقعت الوكالة، أن يصل حجم الدين العام إلى 84.0 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، وإلى 84.7 بالمئة في 2023.

وأوضحت أنه "في ظل عجز تونس على الوصول إلى الأسواق المالية العالمية، فإنها ستواصل تعويض التمويل الخارجي من خلال الاقتراض بكثافة من السوق المحلية". ولفتت إلى أن "اعتماد تونس المتزايد على التمويل المحلي وأسعار السلع العالمية أدى لارتفاع التضخم"، متوقعة أن "يبلغ معدل التضخم في المتوسط حوالي 8 بالمئة في 2022".وارتفع معدل التضخم في تونس خلال يناير/كانون الثاني الماضي، إلى 6.7 بالمئة مقارنة بـ 6.6 بالمئة في ديسمبر، الذي سبقه...وهاهنا إشارة إلى أن التعافي من حالة الإقتراض والتداين ميؤوس منها وضرب من ضروب الخيال أن يتعافى البلد وتقل مديونيته وكل دولة دخلت في معاملة مع القاتل الإقتصادي إلا وانتهى به المطاف إلى الموت السريري والإنعاش في انتظار الإجهاز عليه بلا رحمة. هذا هو واقع النظام الرأسمالي الجائر الذي ينتعش بالأزمات ولا يقوى على العيش إلا في ضل أوضاع غريبة غير طبيعية.

إن حكام تونس السابقين واللاحقين ليسوا سوى أدوات للمستعمرين ينفُذون بها إلى البلاد وينفثُون بهم سمومهم القاتلة ولا أدل على ذلك من الأوضاع الكارثية التي باتت تعيشها تونس ،وأنه لا خلاص إلا بلفظ كل هذا الوسط السياسي القذر واستبداله بوسط سياسي ،نأى بنفسه عن العمالة ودرب الخيانة وعاهد الله ورسوله على تحكيم شرع الله في دولة مبدئية لا تدين بالولاء إلا لربها ولا تحكم إلا بشرعه سبحانه وتعالى: خلافة على منهاج النبوة ولمثلها فليعمل العاملون.

الشركات الأهلية

الشعب يريد.. وقيس سعيّد يفعل ما يريد

محمد زروق

الخبر:

صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، يوم الإثنين 21 مارس 2022، مرسوم يتعلّق بالشركات الأهلية. ويهدف هذا المرسوم إلى إحداث نظام قانوني خاص بالشركات الأهلية يقوم على المبادرة الجماعية والنفع الاجتماعي.

التعليق:

تقوم هذه الشركات الأهلية في مفهومها الواسع على مشاركة المواطنين في شركات استثمار في مناطقهم من خلال شراء أسهم فيها، ثم القيام بمشاريع في البنية التحتية وقطاعات أخرى لتحسين الوضع الاجتماعي في الجهة، ورغم دورها الايجابي في الظاهر ولكنّها قد تؤدي هذه الشركات الأهلية إلى نزعة جهوية باعتبارها شركات يمتلكها الناخبون في المنطقة البلدية وذلك من أجل القيام بمشاريع تنموية، هذا بالإضافة إلى غياب مفهوم واضح لها وآليات تركيزها وتسييرها. وهذا النوع من الشركات قد وجد في السابق زمن الاتحاد السوفياتي.

الشراكات الأهلية في مقابل القانون عدد 38

بعد أن فشلت الحكومات المتعاقبة، في إيجاد حل جذري لمعضلة البطالة على الرغم من المقترحات التي تقدمت بها وكان آخرها القانون عدد 38 المتعلق بانتداب أصحاب الشهادات العليا ممن فاقت بطالتهم العشر سنوات، فقد انتقد الرئيس قيس سعيد القانون عدد 38 الخاص بـ الانتداب الاستثنائي في الوظيفة العمومية والذي وصفه بالقانون الوهمي قائلا "يعلمون جيدا منذ أن وضعوا هذا القانون أن الأوامر الترتيبية لن تصدر أبدا. يبيعون الأوهام والأحلام دون أثر أو تطبيق على أرض الواقع. يجب أن تعالج المسألة بمقاربات مختلفة أولها استعادة أموال الشعب المنهوبة، سيتم إنشاء شركات أهلية تنفع سكان المنطقة الذين سيخلقون الثروة. من وضع القانون وضعه كأداة للحكم وبيع الكذب. تحدثت مع الشباب بكل صراحة، وتحدثنا كيف تم انتداب الآلاف بشهائد مزورة وكثيرون هم الذين انتفعوا بهذه الشهادات بناء على ولاء سياسي وتواطؤ جهات رسمية معهم، سنعمل على تطهير البلاد وتم احالة هذه الملفات إلى القضاء ولا يمكن أن نطهر البلاد من مؤسسات الدولة ممن يعبثون بالدولة وتركوا الشباب للبؤس."

وبحسب سعيد فإنّه يريد بعد استعادة الأموال المنهوبة، وتأسيس شركات جديدة، بنظام الشركات الأهلية، يكون فيها المساهمون من سكان المنطقة وتتوفر فيهم صفة الناخب في الانتخابات البلدية.

فشلت الحكومات المتعاقبة في ايجاد حلول حقيقية للبطالة وسط وعود زائفة وتصريحات رنانة هدفها إسكات الشارع التونسي، حيث يواصل مؤشر البطالة ارتفاعه وسط غياب حلول حقيقية لحل المعضلة حيث كشف تقرير للمعهد الوطني للإحصاء صدر اليوم الاثنين 15 نوفمبر 2021 عن ارتفاع في نسبة البطالة قدر ب 0,5 نقطة، خلال الثلاثي الثالث من سنة 2021 لتصل نسبة البطالة إلى حدود 18,4 بالمائة مقابل 17,9 بالمائة خلال الثلاثي الثاني وبلغ عدد العاطلين عن العمل 762,6 ألف من مجموع السكان النشطين مقابل 746,4 ألف عاطل في الثلاثي الثاني من سنة 2021 بارتفاع قدر ب 16 ألف عاطل عن العمل، وبلغت نسبة البطالة 15,9 بالمائة بالنسبة للذكور و24,1 بالمائة بالنسبة للإناث .

هل الشركات الأهلية هي الحل ؟

مقترح رئيس الجمهورية يعدّ في الحقيقة آلية لهروب الرئيس من تحمّل المسؤولية في إيجاد حل لمشكل البطالة فالعملية شبيهة بقانون عدد 38 لتشغيل أصحاب الشهادات العليا الذي وصفه الرئيس "بالقانون الوهمي"، فهو مثل من سبقه من الذين يبيعون الأوهام والأحلام دون أثر أو تطبيق على أرض الواقع, وضعه كأداة للحكم وبيع الزيف إضافة إلى إعتباره بمثابة المسكن الوقتي للاحتجاجات.

وهكذا تؤكد الأيام في تتابعها والأحداث في تعاقبها على بلادنا ومنذ أن وقع الالتفاف على مسار الثورة في تونس أن لا علاقة للوسط السياسي القديم والجديد والمتسلط على رقاب الناس، لا علاقة لهم بالنّاس ولا همومهم وقضاياهم . ولذلك نراهم لا ينفكون عن الخوض في الصراعات الدونكشوتية على المواقع والمناصب أو في تكرار الحديث عن الأزمات التي لا تكاد تقف عند حد .

إنّ الحديث عن الشراكات الأهلية لا يعدو أن يكون إلاّ ضمن المحاولات والمناورات الترقيعية للنظام الرأسمالي العالمي بعد أن استفحل فشله وعجز عن أن يواري سوآته أمام الشعوب التي بدأت تثور عليه وتطالب بالتخلص منه، فمن أجل التضليل والتعمية عن عيوبه صار الحديث من رئيس الدولة عن ضرورة القضاء على عدم المساواة الاجتماعية والجهوية وضرورة التوفيق بين النشاط الاقتصادي والعدالة الاجتماعية من أجل مكافحة ما سمي بالإبعاد، وضمان تكافئ الفرص، فطرح هذا االمرسوم كمنتج وطني تقدم به الرئيس لخدمة الجهات الداخلية البلد التي تعاني ما تعاني، ويعمى بصره عن أحكام الاقتصاد في الإسلام ونظرته في تملك المال، وتنميته، وكيفية إنفاقه والتصرف فيه، وكيفية توزيع الثروة على أفراد المجتمع، وكيفية إيجاد التوازن فيه. أو في تحديد الملكيات ووجوه الانتفاع بها، أو أحكامه في المال المستحق لبيت مال المسلمين وجهات صرفه، أو أحكام الأراضي وكيفية استغلالها وانتقال ملكيتها. لتظلّ البلاد تتخبّط في وحل الحلول الخائطة المجرمة والتي تطيل شقاء المسحوقين من عامة الناس الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا، وما ذلك إلا إعراضا منهم عن سبيل الله عنادا واستكبارا.

كلمة المحامي والأستاذ فقير حاج محمد من السودان في مؤتمر الدستور الذي انعقد بتونس في 19 مارس 2022

معوقات الدستور الإسلامي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد،

إن قضية الدستور هي من القضايا التي وجدت اهتماماً بالغاً، وانشغل بها الحكام والسياسيون، والمفكرون، والمثقفون، وذلك لقيادة الدول، ورعاية الشعوب، وقد اختلف حول الدستور وماهيته فقهاء القانون الدستوري، والسياسيون حسب اختلاف المدارس الفكرية والسياسية التي ينتمون إليها، لهذا عرف الدستور بتعاريف كثيرة ومختلفة، سيما وأنه مصطلحاً أجنبياً حديثاً.

ولما كان الحديث عن الدستور هو حديث أهل الاختصاص، لذلك فإنني أبدأ بتعريف الدستور، وبدراسة التعاريف المختلف حولها، نجد أن التعريف الصحيح هو: [القانون الذي يحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، ويبين حدود واختصاص كل سلطة فيها]، أو هو [القانون الذي ينظم السلطة العامة؛ أي الحكومة، ويحدد علاقاتها مع الأفراد، ويبين حقوقها وواجباتها قبلهم،وحقوقهم وواجباتهم قبلها]. ونظرة عابرة لهذا التعريف تري أن الدستور يجب أن ينبثق من مبدأ، أي فكرة كلية، وطريقة عملية، تؤمن بها الجماعة ويكون قاعدة فكرية يبنى عليها منهج الحياة، وتقام عليها الدولة.

والمبادئ التي تقوم عليها حياة الناس اليوم ثلاثة: المبدأ الرأسمالي، والمبدأ الاشتراكي، ومبدأ الإسلام. وبما أننا مسلمون، ونؤمن بمبدأ الإسلام العظيم، يجب أن نقيم دولتنا على أساس العقيدة الإسلامية، حيث مصدر الدستور فيها الكتاب والسنة وما أرشدا إليه، ومنشأه اجتهاد المجتهدين، يضعه الخليفة موضع التطبيق والتنفيذ.

وبناء على هذا التعريف، وبدلالة الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة:

- يحدد الإسلام شكل الدولة، فهو ليس دولة قطرية، ولا وطنية، ولا قومية عنصرية، إنما خلافة راشدة على منهاج النبوة.

-نظام الحكم في الإسلام نظام وحدة، يوحد كل طاقات المسلمين البشرية، والاقتصادية، والعسكرية، وذلك بإزالة الحدود الوهمية التي أوجدها الكافر المستعمر بين بلاد المسلمين.

- يحدد واجبات الدولة تجاه الرعية، وهي رعاية شئونهم بتطبيق أحكام الإسلام عليهم، والمحافظة على وحدة وسلامة الدولة والمجتمع، وقيادة الأمة لحمل الإسلام رسالة إلى العالم لإخراج الناس من ظلمات الكفر إلى نور الإسلام.

- يحدد واجب الأمة تجاه الدولة، وهو الطاعة والالتزام بسياساتها وفق الأحكام الشرعية المنبثقة من العقيدة الإسلامية.

ويقوم نظام الحكم في الإسلام على أربع قواعد:

أ-السيادة للشرع لا للشعب.

ب- السلطان للأمة.

ج- نصب خليفة واحد فرض على المسلمين.

د- للخليفة وحده حق تبني الأحكام الشرعية، فهو الذي يسن الدستور وسائر القوانين.

والدستور الإسلامي هو أحكام شرعية يلتزم بها المسلم عبادة لله وتسييراً لحياته، وقد عاشت الأمة الإسلامية في ظل الدستور الإسلامي يقودهم خليفة لمدة تجاوزت اثنى عشر قرنا من الزمان.

وبالنظر إلى أن الأمة الإسلامية اليوم قد سلخت قرناً وعاماً بعيدة عن الدستور الإسلامي، وعن الحياة الإسلامية، وهي تحيا في ظل أنظمة مخالفة للإسلام، وطرازها للعيش، فتغير دساتيرها في إطار المنظومة الفكرية الغربية، كل ذلك أوجد في واقع المسلمين وأذهانهم معوقات يجب تذليلها ليصل الإسلام صافياً نقياً دستوراً إلى سدة الحكم.

ولأجل وضوح هذه الفكرة فإنني أعتمد آلية في البحث تقوم على تتبع معوقات الدستور الإسلامي في الأساس، والمنشأ، وآلية سن الدستور، وشكل الدولة الذي ينظمه الدستور، وحقوق الرعية وواجباتهم، وواجب السلطة الحاكمة وحقوقها.

أولاً: لقد كان لشيوع فكرة أن السيادة للشعب في أوساط المثقفين والسياسيين في بلاد المسلمين، وما ترتب عليها من أن أساس الدستور هو إرادة الشعب ولا علاقة له بالدين، أخذاً من عقيدة فصل الدين عن الحياة، كان لذلك أثراً في وجود عقدة في المجتمع تجاه الدستور الإسلامي، وكان حرياً بالمسلمين أن يعلموا أن أساس دستورهم هو هذا الوحي العظيم؛ الكتاب والسنة.

ثانياً: إن منشأ، أو منبع الدستور الإسلامي هو اجتهاد المجتهدين الأعلام، الذين توفرت لديهم أهلية الاجتهاد، الذين يعملون عقولهم لفهم الواقع، ثم دراسة النصوص من الكتاب والسنة، واستنباط الحكم له بحسب القواعد الأصولية المعتبرة. لذلك كان تصور أن منشأ الدستور هو العادات والدين، وآراء الفقهاء، وأحكام المحاكم، وقواعد العدل والإنصاف، كل ذلك إنما هي معوقات تجب إزالتها بنور الحق المبين.

ثالثاً: من المعوقات تصور أن آلية سن الدستور هي جمعية تأسيسية، أو برلمان، أو استفتاء عام أو غيرها، فالدستور الإسلامي إنما يُسن بتبني الخليفة؛ أي رأس الدولة الإسلامية لأحكام معينة يلزم الناس بالعمل بها، والخليفة إنما يتبنى هذه الأحكام باجتهاده إن كان مجتهداً، أو باجتهاد غيره من المجتهدين بقوة الدليل مما جاء به الوحي العظيم، فهو لا يعمل في الناس بهواه. والخليفة يخضع للمحاسبة، ويمثل أمام القضاء، ويُعزل إن حاد عن الإسلام العظيم.

رابعاً: إن من المعوقات نظام الحكم الذي ينظمه هذا الدستور. فقد كان للبريق الأخاذ، والهالة الضخمة التي أحيطت بها فكرة الديمقراطية بوصفها نظام الحكم المثالي، خاصة في ظل الترويج لها في بلاد المسلمين، حيث الأنظمة السلطوية الديكتاتورية بحبل من الغرب الكافر، كان لذلك أثراً كبيراً في فُتنة الناس الذين اتخذوا من الدعوة لها مثلاً أعلى!!

أما نظام الحكم الذي ينظمه الدستور الإسلامي، فهو نظام الخلافة الذي يحكمه خليفة المسلمين؛ والخلافة هي رئاسة عامة للمسلمين، وهي دولة بشرية وليست دولة ثيوقراطية. وخليفة المسلمين تختاره الأمة أو من ينوب عنها، ويعقد مع الأمة عقداً شرعياً بالبيعة، محله تطبيق الإسلام وحمله إلى العالمين. وللخليفة معاوني تفويض، ومعاوني تنفيذ، وولاة، وعمال، ومديري مصالح الدولة، والجهاز الإداري المتفرد.

بينما الديمقراطية التي افتتن بها كثير من أبناء المسلمين، هي ليست مجرد طريقة لاختيار الحاكم، وليست قالباً يمكن أن يملأ بأحكام الإسلام، بل هي نظام حكم يتناقض في أساسه، وفي طريقة تشريعه للأحكام مع نظام الخلافة، فأساس الديمقراطية هو عقيدة العلمانية؛ أي فصل الدين عن الحياة ومنها الدولة، وهي طريقة تشريع للأحكام، فهي تجعل التشريع للبشر، أما نظام الخلافة فهو يقوم على عقيدة الإسلام العظيم، وتجعل التشريع والسيادة للشرع. [فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا] (65 النساء).

خامساً: إن حقوق رعايا الدولة، سواء أكانوا مسلمين أو غير مسلمين في ظل الدستور الإسلامي، يمكننا اختصارها في واجب الرعاية، فالدولة يجب عليها أن ترعى شئون جميع رعاياها رعاية الأب لأبنائه، فتطبيق الأحكام الشرعية من الدولة في الحكم والاقتصاد والاجتماع والتعليم والسياسة الخارجية، تكون ثمرته أن يعيش جميع رعايا الدولة حياة كريمة تليق بهم بوصف كل واحد منهم إنساناً كرمه الله سبحانه وتعالى القائل: [وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ] (107 الأنبياء).

سادساً: ومن المعوقات تصور أن الدستور الإسلامي ينظم حياة المسلمين فقط، ولا يمكن تطبيقه إذا وُجد غير المسلمين في الدولة، وهي مغالطة يريد أصحابها أن يحكم المسلمون بدستور الكافر المستعمر وهم الأغلبية في بلادهم حتى لا يغضبوا الأقليات بتطبيق الدستور الإسلامي.

ونحن في هذا المقام نقول لغير المسلمين إن الدستور الإسلامي لا يميز بين رعايا الدولة في الحكم والقضاء ورعاية الشئون، ويرتفع بجميع رعايا الدولة لمستوى الحياة الكريمة، وذلك بتطبيق الأحكام الشرعية، التي هي من لدن حكيم خبير، ويتم استثناء غير المسلمين من تطبيق الأحكام الشرعية عليهم، في قضايا العقيدة والعبادات، والزواج، والطلاق، والمواريث، والمطعومات، والملبوسات ضمن النظام العام، فيما يعرف بأحكام أهل الذمة.

سابعاً: ومن المعوقات النظام الدستوري والقانوني والقضائي الذي جاء مع دخول الكافر المستعمر، والذي يعيش الناس في ظله منذ أكثر من قرن من الزمان، وبالرغم من إحساس الناس بعقم هذا النظام، وفشله، وظلمه ببيروقراطية متناهية، وتأخر القضايا في المحاكم لسنوات عديدة، وتعدد درجات التقاضي وغيرها مما توهم الغربيون أنه يمكن أن يجلب العدل، فإن كل ذلك يسقط بحكم الدستور الإسلامي عند عودة دولته الخلافة.

فالقضاء إنما هو إخبار بالحكم الشرعي على سبيل الإلزام، وذلك غير قابل للاستئناف أو النقض.

والنظام الإداري يقوم على البساطة في النظام، والكفاءة في الأشخاص، والسرعة في إنجاز الأعمال، ومنها الفصل في الخصومات، علماً بأن الدستور الإسلامي يمنع فرض رسوم للمحاكم وغيرها من الأموال التي تحول بين الناس وبين الانتصاف.

ثامناً: من المعوقات كيان الدويلات الوطنية التي أنشأها الكافر المستعمر في بلاد المسلمين، وفصل لها دساتيرها الوطنية، وذلك يناقض حقيقة الدستور الإسلامي في أنه دستور لدولة عالمية بعالمية مبدأ الإسلام العظيم، ولا يمكن لكيان الدويلة الوطنية الواحدة إلا أن يكون نواة لدولة الخلافة العالمية التي توحد بقية بلاد المسلمين، قال ﷺ: «إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا».

تاسعاً: من المعوقات حكام المسلمين العملاء؛ كلاب الحراسة الذين نصبهم الغرب الكافر يحرسون مصالحه، ويمكنونه من ثروات المسلمين ومقدراتهم، ويحاربون عودة الإسلام دستوراً وحكماً، وأداتهم في ذلك المجامع الدينية، والأحبار، والرهبان المحرفين، ومناهج التعليم، ووسائل الإعلام، والأحزاب السياسية العلمانية منها والشيوعية،، والجماعات التي ترفع شعار الإسلام وتنادي وتطبق أنظمة مخالفة له، وغيرها من الوسائل التي قطعت الأمة شوطاً بعيداً في كشف حقيقتها، والتبرؤ منها.

عاشراً: إن طراز العيش ونمط الحياة، والقيم التي يسعى الدستور الإسلامي لتحقيقها في الواقع، كل ذلك يتناقض مع الواقع الذي يحياه الناس في ظل الدساتير الوضعية.

فالدستور الإسلامي يؤسس لحياة إسلامية تحقق القيم الروحية،والمادية، والخلقية، والإنسانية، فيرتقي المجتمع ويتبدل حاله.

هذه عشرة كاملة؛ وهي معوقات أوهن من خيوط العنكبوت لمن أنار الله بصيرته بنور الوحي العظيم، وتوكل على الله فهو حسبه.

والعقيدة الإسلامية عقيدة روحية سياسية تنظم جميع علاقات الإنسان، فهي تنظم علاقة الإنسان بربه بالعقائد وأحكام العبادات، وعلاقة الإنسان بنفسه بأحكام الأخلاق والمطعومات والملبوسات، وعلاقة الإنسان بغيره من بني الإنسان بأحكام المعاملات والبينات، ومنها أحكام السياسة والاقتصاد والاجتماع وغيرها.

والدستور هو القانون العام الذي يحدد هذه السياسات، وذلك باستنباط الأحكام الشرعية من الكتاب والسنة باجتهاد شرعي صحيح، وفقاً للضوابط الأصولية، والنصوص الشرعية، شاملة كل ما يحتاج إليه الإنسان من حيث هو إنسان بطاقاته الحيوية من إشباع للغرائز والحاجات العضوية، وهذه لا تتغير إنما هي موجودة في طبيعة الإنسان أينما وجد ومتى ما وجد، لهذا كانت المقولة، وهي حق، (الإسلام صالح لكل زمان ومكان).

ويمكن تطبيق الدستور الإسلامي بطريقته الشرعية، فكان واجباً على المسلمين، وبخاصة أهل القانون، أن يعملوا من أجل استئناف الحياة الإسلامية بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي تجعل دستورها منبثقاً من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وما أرشدا إليه.

وأنتم أهل القانون أعلم الناس بفساد المنظومة الدستورية والقانونية التي أشقت العالم بما فيه العالم الإسلامي، فكونوا طليعة التغيير بوعي وفكر مستنير، واعملوا مع العاملين لإعادة دولة العدل والنور والهدى، دولة الإسلام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾. (24 الأنفال)

خلال مؤتمر الدستور

شيخ الجامع الأعظم، الشيخ حسين العبيدي يطالب بدستور إسلامي لدولة إسلامية

نظّم الإتحاد الإسلامي الدولي للمحامين مؤتمرا عالميا بتونس يوم السبت 19 مارس 2022 بنزل المشتل بتونس العاصمة تحت عنوان: أي دستور نريد؟...، وشارك فيه ثلة من أهل الفكر والرأي من المحامين والخبراء والعلماء من بلدان مختلفة، وقد لقي المؤتمر تجاوبا حيث امتلأت قاعة المؤتمر وتابع جمع من أهل تونس الخضراء متابعة حية فعاليات المؤتمر في العديد من المدن التونسية، وتم بثه مباشرة على قناة الواقية وعلى صفحة الاتحاد الإسلامي الدولي للمحامين على الفيسبوك.

وكان من أبرز المداخلات مداخلة مميزة للشيخ حسين العبيدي، شيخ جامع الزيتونة الأعظم والتي نلخص أبرز ما جاء فيها في هذه الأسطر:

استهل الشيخ العبيدي كلمته بحمد الله على نعمة الإسلام وهدي القرآن، وببيان غاية خلق الناس ليكونوا خلفاء لله في الأرض تكليفا لا تشريفا... ليعبدوه سبحانه وفق ما أمر وعلى هدى منه سبحانه وتعالى.

- وأثنى الشيخ حسين العبيدي على علماء الأمة الأخيار الذين تشبثوا بكنز الأمة التشريعي ومنهم الشيخ العالم تقي الدين النبهاني رحمه الله، أصيل فلسطين الأبية أرض المسرى والجهاد التي لا تزال حاملة لراية الإسلام.

- حين البحث عن معنى كلمة الدستور كمفرد ومصطلح نجده مستحدثا، وجاء في هذه العصور المتأخرة، عندما كان الغربيون والأوروبيون يقتلون الحيوانات، ويتدثرون بجلودها، حينها كان المسلمون ينسجون خيوط الحضارة ومعالمها وينتهجون من وسائل الحياة المدنية أرقاها في مأكلهم وملبسهم وغير ذلك...

- فالدستور الأصلي للأمة الإسلامية كان في غار حراء، حيث نزل قول الله تعالى: "اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى (6) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى (7) إِنَّ إِلَى رَبِّكَ الرُّجْعَى (8) أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى (9) عَبْدًا إِذَا صَلَّى (10) أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى (11) أَوْ أَمَرَ بِالتَّقْوَى (12) أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى (13) أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى (14) كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (15) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ (16) فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ (17) سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ (18) كَلَّا لَا تُطِعْهُ وَاسْجُدْ وَاقْتَرِبْ (19)."

وهنالك كانت بداية التشريع الرباني القويم لنا، لأمة الإسلام، فلم يقل اضرب أو اظلم... بل قال تلك الكلمات ليهتدي الناس إلى سواء السبيل تشريعا واحتكاما لأفضل وأعظم دستور في الدنيا..

ثم نزلت الآيات بعدها تترى، فأقسم عز وجل بنفسه فقال: "فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا".

فأكد سبحانه وتعالى على وجوب الإحتكام لشريعته في العلاقات بين الناس، إيمانا به وتسليما له طوعا..

- في تونس قبل الاستعمار الفرنسي عاشت استعمار الاسبان الذين عاثوا فيها فسادا وجعلوا من جامع الزيتونة إسطبلا للخيول نكالا في الاسلام، شرّدوا طلبة العلم من كان يقوم على استنباط الأحكام الشرعية ويدرس العلوم..

- وعرّج على فصل الدين عن الدولة قائلا هم (الغربيون) فصلوا الدين عن الدولة وفصلوا الكنيسة عن الحكم لأنها كانت تتصدى للعلوم التي تنفع الناس، أما المسلمون فكانوا في غاية الرقي وحسن العيش، اذ كانوا يصوغون من هدي القرآن وسنة من قبلهم من الأخيار.

- إننا كمسلمين واجب علينا العمل لعادة أحكام شريعة الله وإعلاء كلمته استجابة لقوله سبحانه وتعالى: "وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ". فليس لنا أن ننتظر قدوم مهدي يقوم مقامنا ويحمل عنا فروضنا وما على عاتقنا من واجب العمل لإعادة تحكيم ما جاء به القرآن الكريم من أحكام تستقيم بها الحياة، والله تعالى يقول في سورة التوبة: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ".

كما تطرق الشيخ حسين العبيدي لموقف علماء الزيتونة من مسألة الدستور مستشهدا ببعض المواقف، منها:

- وضع مجلة الالتزامات والعقود التي كُتبت كقوانين فقهية في 1906 من طرف بعض علماء الزيتونة لوضع حد لضرب فرنسا للإسلام، نافيا ما يروجه البعض من أن فرنسا هي من وضعت تلك المجلة.

- المطالبة ببرلمان تونسي ودستور تونسي لأول مرة كان للشيخ الزيتوني عبد العزيز الثعالبي.

- التصدي لعملية فصل الإسلام عن الحكم في تونس من طرف الكثير من العلماء والشيوخ، منهم العلامة الطاهر بن عاشور والشيخ محمد الزغواني والشيخ الهادي بالقاضي وإمام المذهب الحنفي الشيخ محمد بالعباس.

ما نعيشه اليوم من حكم وضعي ودساتير باطلة هو نتيجة لفصل الدين عن الدولة:

ثم تحدث الشيخ العبيدي عن المكر الفرنسي وأسباب وضع التشريعات الغربية وفصل الدين عن الدولة، حيث قال:

إن الواقع الذي تعيشه تونس اليوم من ارتهان كامل لدول الغرب وأوروبا ماليا واقتصاديا هو ذاته سبب تمكن فرنسا من دخول البلاد التونسية مستعمرة تحت تعلّة الحماية بعد أن أغرقت البلاد في الديون، فكان مبتغاها الأساس فصل الدين عن البلاد التونسية وإنهاء ما فيها من احتكام للمحاكم الشرعية وأحلت الفقر بين الناس وأفشت الرذيلة وهدمت أسس الأخلاق وانتزعت من الناس الكرامة.

ثم عملت على فرض القانون الفرنسي بدعوى أن السكان الفرنسيين لا يحتكمون الى المحاكم الشرعية فأنشأت المحاكم الفرنسية بقوانين وضعية، ثم سرعان ما أشارت إلى مسألة التجنيس لتحوّل التونسيين الى فرنسيين مسلوخين عن هويتهم ودينهم وأصلهم.

- ثم تركت فرنسا في تونس من يخلفها في حكمها وتشريعها وقوانينها وعدائها للإسلام، وكان ذلك ماثلا لأهل تونس، فكان من باكورة ذلك الدور القذر غلق جامع الزيتونة وسلب الهوية وزرع ثقافة التغريب، وتنصيب عملاء لهم لاستنزاف خيرات البلاد وثرواتهم.

- فأصدر بورقيبة دستور 1958 وأراد أن يضع في الفصل الأول من دستور تونس مادة لائكية لجعل الدولة علمانية، فتصدى له الشيخ علي بن عيسى وكان لوقفته أن جعل الفصل الأول من الدستور "تونس دولة مستقلة الإسلام دينها..."

- وختم الشيخ العبيدي مداخلته بقوله: أحضر معكم اليوم رغم أني في أرذل العمر وحالتي الصحية منهكة، إصرارا مني على نصرة من يريد إعلاء راية الإسلام وإحلال حكم الإسلام في الواقع.

كلمة المحامية لدى التعقيب الأستاذة حنان الخميري الناطقة الرسمية للقسم النسائي لحزب التحرير

تونس خلال مؤتمر الدستور الذي انعقد تحت إشراف الإتحاد الإسلامي الدولي للمحامين يوم السبت 19 مارس 2022 بنزل المشتل بالعاصمة تونس.

عندما طرح علي موضوع الندوة وقفت عند نون الجمع الذي جاءت ملاصقه بفعل أراد وتساءلت من نحن ؟ الإجابة واضحة نحن المسلمون وان كنا تونسيون، أمريكيون، ماليزيون، أسبان، أو غيرها فالانتماء العرقي أو الجغرافي لا يهمني، المهم أننا أولا وأخيرا مسلمون موحدون، فأي دستور نريد؟

هذا السؤال أو التساؤل في هذه المرحلة التاريخية بالذات هام جدا سيما انه محور الأزمة التي نعيشها في بلادنا أو التي يعيشها العالم بأسره. نحن اليوم نعيش على المستوى الإقليمي أو المحلي وحتى العالمي أزمات شتى لا تزال تصّاعد وتعمق وتتجذر مسّت جميع مجالات الحياة الاقتصادية السياسية الاجتماعية فتدهورت الصحة وتدنت الأخلاق واندثرت القيم وتدنى المستوى التعليم وتفشى الفقر والأمراض والأوبئة وارتفع مستوى الجريمة ووجدنا أنفسنا شيئا فشيئا نتجه نحو منحدر الهاوية الموجودة.

أي دستور نريد؟

إن هذا السؤال لا يطرح اليوم في علاقة بالدستور التونسي الذي أكله الحمار فبات في خبر كان وإنما هو مطلب قديم كنا قد طالبنا به وطالب به من سبقنا من المخلصين في قراءة صحيحة للدساتير الوضعية بشريه متنافرة والمضادة لعقيدة الأمة وكأننا ننبه في كل مرة أنها دساتير غير قادرة على حماية نفسها فكيف بحمايتنا.

وبعد أن حددنا أخواني الكرام ماهية الجمع المعبر عليه بحرف النون فلا بد من الاتفاق على ماهية الدستور أو ماذا نقصد بدستور. الدستور هو القانون الأعلى الذي يوجد في رأس هرم القوانين وهو المحدد لشكل الدولة أي دولة بسيطة أو اتحاديه وكذلك المحدد لنظام الحكم أي نظام إسلامي ما يعرف بالخلافة أو ملكي أو جمهوري أو إمبراطورية أو غيرها وهو كذلك المحدد لشكل الحكومة والمنظم للسلطات العامة وعلاقتها ببعضها وعلاقة الدولة بالأفراد. والاهم من هذا كله انه مأطر لجميع مجالات حياتنا إذ انه الملزم لكل القوانين التي تنظمها باعتبار أنها ادني منهم مرتبه وهي غير شرعيه إن خالفته.

فالدستور لا يعلوه قانون آخر فهو القانون الأساسي للدولة الذي يبين الأهداف ويحدد الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي فهو المنشئ للسلطان أو السلطات الحاكمة والمحدد لاختصاصاتها وباختصار هو أصل التشريع وأساسه. منذ سقوط الخلافة الإسلامية عشنا أزمات قويه تحت وطأة الاستعمار التي أفضت إلى دساتير وضعية عمقت الأزمة فأذلتنا وكبلتنا عن تحقيق نهضتنا وتحررنا وحاربت توقنا للعيش الكريم في ظل حكم ينسجم مع عقيدتنا وإرادتنا.

أي دستور نريد؟

فلنتفق أولا أن الحاكمية ليست السلطان أو السلطة بل الحاكمية هي الإلوهية، هي مرادف للألوهية ولذلك فان الحاكمية لله وحده لا سواه وأما السلطان فهو للأمة فلا يمكننا كمسلمين إلا إفراد الله سبحانه وتعالى وحده بالحكم والتشريع والدستور أساس التشريع. يقول تعالى: (إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) وقال جل من قائل: (وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا) فالله سبحانه وتعالى افرد نفسه بالحاكمية وأمرنا صراحة وما اختلفتم من شيء فحكمه إلى الله وعليه فإن الله هو المشرع الأعظم وأحكامه لابد أن تكون أساسا لتشريع فالإحتكام للدساتير الوضعية منازعه الله في إحدى اختصاصاته وهو التشريع.

أي دستور نريد؟

نقول إخوتي الكرام إن الدستور الذي يقول أن الحاكميه للبشر مرفوض قطعا وطالما أن العبودية لله وحده لا شريك له فالحاكمية له وحده فقط وأما السلطان فهو للناس ولكنهم وضعوا لنا دساتير بشريه خادمه لمصالح كاتبيها وأوليائهم المستعمرين ليسجنونا بتهمه التكفير عندما نتلو آيات الله البيات، عندما نتلوا قوله تعالى: (وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ)، فنجد أنفسنا مهددون بالسجن طبق أحكام الفصل 14 ثامنا من قانون الإرهاب. نحن لا نكفر إخوتنا في الدين ولكننا نُخرج للنور أحكاما حجبها عنهم المستعمر في إطار الحملة الممنهجة العاملة على التصحر الديني والتي كان أول مستهدف منها كما شرح لنا شيخنا منذ قليل جامع الزيتون، فأما الآية أنّ من يحتكم في التشريع لغير أمر الله معتقدا أن حكمه باطل ولا يصلح لهذا العصر فذلك هو الكفر، وأما من يفعل ذلك في غياب الاعتقاد المذكور فذلك الظلم والفسق، وأما من فعل ذلك دون علم فذلك هو الجهل والجهالة ونحن ندعوهم لقراءة قرآنهم والاطلاع على سنه نبيهم صلى الله عليه وسلم لرفع اللبس وإنارة العقول فكيف لا نقول هذا ونحن نقرأ قوله تعالى (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ).

أي دستور نريد؟

نحن لا نريد دساتير يكتبها البشر، نحن نرفض الدساتير التي يخطها المستعمر، نحن نقول لا للدساتير التي تحارب عقيدتنا في إطار الحرب الصليبية التي تتواصل بأساليب جديدة ونحن نقول لا للدساتير المؤيدة للكيان الصهيوني الذي أسسته بريطانيا لضربنا في عقيدتنا وهويتنا في إطار سياسة استعماريه استئصاليه خبيثة.

أي دستور نريد؟

نحن نريد دستورا إسلاميا منبثقا من العقيدة الإسلامية مأخوذا من كتاب الله وسنه رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم وما ارشد إليه من إجماع الصحابة والقياس. نريد دستورا متماه مع عقيدتنا، عقيدة التوحيد، دستور لا يختص ببلد معين وإنما دستور دولة عظيمه تجمع كل المسلمين أساسه العقيدة الإسلامية يحمل الخير للبشرية جمعاء كما حمله لها الدين الإسلامي الحنيف.

أي دستور نريد؟

لنا في مشروع الدستور الذي قدمه حزب التحرير أسوة وعلينا جميعا من باب الواجب الشرعي ان نطلع عليه ونناقشه ونقدم موقفنا منه من إضافات أو انتقادات أو غيرها مرحب بها.

أي دستور نريد؟ أفغير الله نبغي.

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته.

أبو ذرّ التونسيّ (بسّام فرحات)

دساتير الرويبضات آليةً لاستهداف الهويّة الإسلاميّة في تونس (الجزء 1)

مجدّدا، طفت مسألة الدّستور على سطح الأحداث السياسيّة في تونس: فمع اعتزام الرّئيس سعيّد الاستفراد بالسّلطة وإلغاء الأحزاب السياسيّة وتطبيق الدّيمقراطيّة المجالسيّة، تأكّدت الحاجة إلى إطار دستوريّ وغطاء قانونيّ جديدين يؤمّنان له ذلك. ودون مقدّمات زُجّ بالشّعب التّونسيّ في ثنائيّة مقيتة يتجاذبها دستوران وضعيّان نابعان من مشكاة الأنظمة الدستوريّة الغربيّة المحاربة لله ورسوله هما: دستور 1959 بما يمثّله من نظام رئاسيّ مطلق على مقاس مشروع «الإخشيدي»، ودستور 2014 بما يمثّله من نظام برلمانيّ وجرعة زائدة من الديمقراطيّة التمثيليّة تحول دون ما يصبو إليه الرّئيس. وبين هذا وذاك غُيّب الشّعب التونسي عن هذا (الميركاتو) الاستعماريّ بوصفه مجرّد رصيد انتخابيّ أصمّ أبكم منبتّ عن تاريخه وعقيدته وهويّته الإسلاميّة رغم ما بين الدّستور والهويّة من علاقات جدليّة ووشائج حميمة وهذا مكمن المفارقة: فلئن عُرّفت الهويّة بأنّها (وعاء الضّمير الجمعيّ الذي يختزل موروث المعتقدات والقيم والأفكار المشترك والسّيمات الأساسيّة التي تنفرد بها مجموعة من البشر فتربط بينهم وتميّزهم عن غيرهم وتشكّل جوهر وجودهم ومبعث تفرّدهم ومصدر فخرهم واعتزازهم)، فإنّ الدّستور هو التّرجمة التشريعيّة القانونيّة التطبيقيّة العمليّة لتلك الهويّة. فقد عُرّف بأنّه (القانون الأساسيّ الذي يحدّد شكل الدّولة ونظام الحكم فيها ويبيّن حدود واختصاص كلّ سلطة فيها وينظّم العلاقات بين الحكومة والأفراد من حيث حقوق كلّ طرف وواجباته تجاه الآخر)..بمعنى أنّ الدّستور هو الذي يحدّد ما ستطبّقه الدّولة على مستوى نظام الحكم والنّظام الاقتصاديّ والنّظام الاجتماعيّ والسّياسة الخارجيّة وسياسة التّعليم والإعلام والتّقاضي بين النّاس بيّنات وعقوبات. بما يحيل عليه كلّ ذلك من قاعدة فكريّة وخلفيّة عقائديّة..وبالتّالي فالدّستور هو الذي يعيّن هويّة الدّولة أي انتماء البلاد والعباد الثّقافيّ والحضاريّ والتاريخيّ.. وبما أنّ عمليّة وضع الدّستور هي بمثابة توثيق وتقنين وتشريع لهويّة معيّنة فإنّها سلاح خطير ذو حدّين ،إذ يمكن أن يُوظّف لتكريس الهويّة الأصليّة وتثبيتها وتدعيمها أو لمسخها وطمسها ونقضها وفرض هويّة ضديدة على أنقاضها بشرعيّة الدّستور وعلويّة القانون وقوّة السّلطة ونفوذ التّموقع فيها، وهذا مكمن المعضلة..

إطار مشبوه

ويتأكّد هذا المنحى السّلبي بالنّسبة إلى تونس بالنّظر إلى إطاره المشبوه من ثلاث زوايا، الأولى من حيث طبيعة نشأة الدّساتير: فإنّ وضع الدّساتير- سواء أكان ذلك في شكل قانون إلزاميّ أو عبر تراكم العادات والتّقاليد والأديان أو عن طريق جمعيّات وطنيّة ومجالس تأسيسيّة - هو مؤشّر إمّا على نشوء الدّول وتأسيس الكيانات ابتداء ،أو على وجود تصوّر جديد لهويّة الدّولة..وفي كلتا الحالتين فهو حدث من الأهميّة والخطورة بمكان :فهل أنّ تونس أمّة ناشئة تستند إلى فراغ حضاريّ وتشريعيّ أم هل أنّها تعتزم الانقلاب على ألفيّة ونصف من الانتماء إلى الحضارة الإسلاميّة..؟؟ الزّاوية الثّانية من حيث تركيبة المجالس التي تتولّى عادة وضع الدّساتير: فقد حرص الاستعمار على جعلها خليطا لا متجانسا يضمّ العلمانيّ والشيوعيّ والليبراليّ والقوميّ والإسلامويّ..بما يفضي بالحتم إلى المصادقة على بنود مخالفة للشّرع..وحتّى تطعيم تلك التّركيبة ببعض الإسلامويّين لا يفيد بالضّرورة أنّها ستتمخّض عن دستور إسلاميّ بقدر ما يحيل على الإيهام بالأسلمة والسّعي لتوريط الإسلاميّين في اقتراف تلك الجريمة نشدانا للمشروعيّة عبر بعض البهارات الإسلاميّة شكلا / العلمانيّة مضمونا في إطار دستور علمانيّ توافقيّ..الزّاوية الثّالثة من حيث المحاذير المرفوعة في وجه واضعيّ الدّستور: فإنّ رسم خطوط حمراء ومقدّسات و(تابوات) غير قابلة للمساس ولا للنّقاش من قبيل الديمقراطيّة والنّظام الجمهوريّ وفصل الدّين عن الحياة ومجلّة الأحوال الشخصيّة ومدنيّة الدّولة والحريّات وحقوق المرأة والطّفل والاتّفاقات الدّوليّة..تعدّ أوّل مسمار يُدقّ في نعش إسلاميّة الدّستور المرتقب ،فهي تكشف عن غياب التّأصيل الفقهيّ وحصر النّقاش في الفروع دون الأصول ،كما تختزل جملة من الأحكام المسبقة حول الإسلام بوصفه مجرّد ديانة كهنوتيّة قائمة على بعض التعاليم الأخلاقيّة مفصولة عن الحياة ليس فيها نظام حكم ولا دولة ولا معالجات. إذن, فمن المحال عقلا وشرعا أن يكون الدّستور المطبوخ في هكذا إطار دستورا إسلاميّا يعكس هويّة البلاد والعباد لأنّه يناقض الإسلام ويقصيه عن الحكم والتّشريع.. وبالتّالي فإنّ تونس مقبلة على حدث مفصليّ فارق في تاريخها يضع هويّتها وجملة ثوابتها العقديّة والحضاريّة في مهبّ المزايدات السياسيّة بشكل جدّيّ وخطير، وهذا - تاريخيّا - بيت القصيد..

دستور الهويّة

إنّ الهويّة الإسلاميّة للبلاد التونسيّة قد حدّدتها سنابك خيل الفاتحين منذ غزوة العبادلة السّبعة (27هـ/648م) مرورا بثماني حملات عسكريّة أخرى وصولا إلى ولاية موسى ابن نصير (80هـ/700م) حيث حسُن إسلام البربر ووُضعت عنهم الجزية وأضحوا جزءا لا يتجزّأ من دولة الخلافة ومكوّنا عزيزا من مكوّنات الأمّة الإسلاميّة..وقد كفل لتونس هويّتها تلك وأمّنها لها طيلة ألفيّة ونصف دستور واحد أوحد مستند إلى العقيدة الإسلاميّة - انبثاقا وانبناء - مصدره الكتاب والسّنّة وما أرشدا إليه من إجماع وقياس ،أمّا بنوده فمنشؤها اجتهاد المجتهدين يتبنّى الحكّام منها ما يلزمهم لرعاية الشّؤون من أحكام على أساس قوّة الدّليل يأمرون بها ويلزمون النّاس العمل بها.. وهذا الدّستور يتميّز أوّلا بأنّه دستور جزئيّ أي أنّ تبنّي الأحكام فيه خاصّ وليس عامّا كليّا يشمل جميع الأحكام التي تحكم بها الدّولة. وهذا كان دأب المسلمين في العصور الأولى يقتصرون في التبنّي على الأحكام العامّة التي تحدّد شكل الدّولة وتضمن بقاء وحدة الحكم والتّشريع والإدارة ويتركون للولاة والقضاة مهمّة الاجتهاد واستنباط الأحكام الجزئيّة التّفصيليّة التي تُرعى بها الشّؤون وتقضى بها النّوازل وتفضّ بها النّزاعات ممّا يساعد على الإبداع ويشحذ ملكة الاجتهاد وينمّيها..غير أنّ هذه الحال ما كان لها أن تتواصل على ما هي عليه لأنّها تفترض أن يكون الاجتهاد متيسّرا بين النّاس كما في عصور الإسلام الأولى، أمّا وقد بعدت الأمّة عن الثّقافة الإسلاميّة الصّافية وأضحى المسلمون مقلّدين لا يوجد بينهم المجتهد إلاّ نادرا - يستوي في ذلك العامّة والخاصّة من حكّام وولاة وقضاة - فإنّ الاقتصار على التبنّي الجزئيّ والاتّكال على الأعراف قد يؤدّي إلى الفوضى واختلاف الأحكام وتناقضها بل إلى الحكم بغير ما أنزل الله..لذلك كان طبيعيّا أن تؤدّي السّيرورة التشريعيّة في تونس وباقي العالم الإسلاميّ إلى وضع دساتير بمفهومها الحديث، فيها تبنّ عامّ وشامل لجميع الأحكام التي تضبط شؤون الدّولة وتقضي مصالح رعاياها وترعى شؤونهم وفق أحكام الله بشكل واضح ودقيق ومضبوط وشامل وموحّد.. فهل أنّ وضع الدّساتير في تونس كان فعلا تتويجا لسيرورة تشريعيّة طبيعيّة اقتضتها حاجة الأمّة لضبط قوانينها وأحكامها والحفاظ على كيانها وهويّتها أم أنّه إسقاط وافتعال وتعسّف وحرف للمنظومة التشريعيّة عن مسارها الطبيعيّ وراءه جهات أجنبيّة عدائيّة مشبوهة تروم دسترة وتقنين مسخ هويّة البلاد والعباد واستنزاف مقدّراتهم..؟؟

الدّستور والتّوثيق

الميزة الثّانية التي يتميّز بها الدّستور المنبثق عن العقيدة الإسلاميّة الذي تلبّست به تونس منذ الفتح الإسلاميّ هي أنّه دستور شفويّ عرفيّ غير موثّق أي غير مدوّن ولا مكتوب ،ولا غرابة في ذلك :فهو منقوش في صدور الرّجال وقلوبهم يخالط لحمهم ودمهم ونخاعهم الشّوكيّ بوصفه أحكاما شرعيّة موحى بها من ربّ العباد جلّ وعلا، فقد بلغ مرحلة من العراقة والتركّز استحالت معها بنوده مفاهيم تحرّك مشاعر الرضا والغضب وتسيّر السّلوك وتكيّف الميولات والأحاسيس بحيث انعقد حوله عرف عامّ ورأي عامّ منبثق عن وعي عامّ في المجتمع أضحى معه خطّا أحمر يقرأ الحاكم له قبل المحكوم ألف حساب..لذلك فقد كان في غنى عن التّدوين ناهيك وأنّه محبّر بين دفّتي المصحف وكتب الصّحاح، فالتّدوين عمليّة اختياريّة توثيقيّة تنظيميّة إداريّة بحتة والدّستور في المطلق لا يستمدّ مشروعيّته من تدوينه وتوثيقه وكتابته بل من ذاته أي من قاعدته الفكريّة التي استند إليها وعقيدته التي انبثق عنها أي من مدى إيمان النّاس بموادّه وتصديقهم الجازم لفصوله ودرجة اعتقادهم في مصدره والوشائج الرّوحيّة التي تربطهم بأحكامه وقوانينه ،فهذه المعطيات وحدها كافية لإسباغ المصداقيّة على الدّستور وضامنة لانصياع الشّعب الطّوعيّ له ولما انبثق عنه من أحكام وقوانين بوصفها شكلا من أشكال العبادة لله تعالى..لذلك فقد استُهدف استعماريّا منذ أواسط القرن (19م) بدستورين ضديدين مسقطين على الأمّة منبتّين عن أعرافها الإسلاميّة أُحتيج لتدوينهما وتوثيقهما لإكسابهما حجّية ومصداقيّة مفترضة ومرجعيّة وقوّة إجرائيّة إجباريّة إلزاميّة :ذلك أنّ فقدان المصداقيّة والمشروعيّة والقناعة الذّاتيّة في صفوف الأمّة يفضي حتما إلى اعتماد وسائل الإلزام والإجبار والتي من أهمّها - إلى جانب القوّة الماديّة - التّوثيق والتّدوين والضّبط والمرجعيّة والإحالة التي تزوّد الأحكام الوضعيّة بشبرة داخليّة تخفّف من غرابتها وانبتاتها وامتعاض النّاس منها..هذان الدّستوران هما :دستور عهد الأمان (1861م) ودستور الاستقلال (1959م) وقد استهدف كلاهما هويّة البلاد وسيادتها وسلطانها ومقدّراتها وانتماءها العقائديّ والحضاريّ بخبث ودهاء ومكر وباعتماد سياسة المراحل ونظام القطرة قطرة ودسّ السمّ في الدّسم..

دستور عهد الأمان

هو باكورة الدّساتير في العالم الإسلاميّ أعلنه محمّد الصّادق باي سنة (1861م) بإيعاز وضغط وتدخّل مباشر من القناصل الأجانب وبتأثير شخصيّ من الوزير الفرنسيّ في الحكومة التونسيّة آنذاك (نعم) المسمّى (جوزاف رافّ)..ويتكوّن هذا الدّستور من 114 مادّة أهمّ ما نصّت عليه (- الأمان لجميع سكّان الإيالة دون اعتبار ديانتهم وأجناسهم وجنسيّاتهم - المساواة بينهم في مسائل الضّرائب والرّسوم الجمركيّة - توفير الحريّة لهم في الاستثمار والتّجارة والعمل وشراء العقّارات والأراضي الزراعيّة - تحديد مدّة التّجنيد وتعميمه على كافّة السكّان - الباي هو رئيس تونس ولا تنعقد بيعته إلاّ بيمين على عدم مخالفة موادّ العهد - إنشاء المجلس الكبير المختصّ في وضع القوانين وتفسير القوانين المعمول بها - تقسيم المحاكم إلى شرعيّة تختصّ في قضايا الأحوال الشخصيّة ومحاكم درجة أولى تنظر في سائر القضايا - إنشاء محكمة استئناف ومحاكمة الأجانب أمام قناصلهم لا أمام المحاكم الأهليّة)..وكما يتّضح من هذه العيّنة فإنّ هذا الدّستور وُضع لإفراغ هويّة البلاد من محتواها ومصادرة سيادتها وسلطانها وعزلها عن محيطها الإسلاميّ وتهيئتها للاستعمار والنّهب وخدمة المصالح الأجنبيّة :فقد فتح البلاد على الاستثمارات الخارجيّة وعلى الاستدانة من الغرب ممهّدا بذلك للتدخّل السياسيّ والعسكريّ بعد الإغراق في الدّيون والعجز عن التسديد ،ومنح الأجانب حقوقا تفوق أحيانا حقوق الرّعايا بما في ذلك حقّ تملّك العقّارات والأراضي الفلاحيّة للتحكّم في الأمن الغذائيّ للدّولة وحقّ التّجنيد لنقل أسرارها العسكريّة للدّول الاستعماريّة ،وكفل لهم جميع الحريّات لتسهيل مهمّة الاستعمار..كما نصّ على أنّ الباي هو رئيس تونس وليس واليا عثمانيّا في تلميح خجول إلى أنّها لم تعد إيالة عثمانيّة ،وارتقى بنصّ عهد الأمان إلى مرتبة أسمى من القرآن الكريم بحيث لا تنعقد بيعة الباي إلاّ بالقسم عليه على عدم مخالفته (؟؟)..كما نصّ على إنشاء مجلس يضع القوانين ويفسّرها في محاولة التفافيّة على مبدأ السّيادة للشّرع في الإسلام ،ونصّ أيضا على المساواة بين الرّجل والمرأة وعلى إدخال قوانين الكفر ليحتكم المسلمون إليها في محاكمهم ،وقصر الشّرع على الأحوال الشّخصيّة وأقصاه من المعاملات والعقوبات، وفي كلّ هذا ما فيه من حرب على الإسلام ونقض لشرائعه واجتراء على عقائده وأنظمته وأحكامه وتهيئة البلاد للاستعمار والاندثار..وما كان لكلّ هذا أن يتحقّق لولا وضع ذلك الدّستور المشؤوم الذي يُحتفى به اليوم بوصفه (أوّل دستور في العالم الإسلاميّ) ناهيك وأنّه أفضى في مرحلة أولى إلى مجاعة 1864م وثورة علي بن غذاهم ،ثمّ في مرحلة ثانية إلى (الكوميسيون الماليّ) ومعاهدة 12 ماي 1882 التي جسّدت الاستعمار الفرنسيّ الفعليّ للإيالة التونسيّة.. (يتبع)

فلسطين برجالها ونسائها وعشائرها
تعلن موقفها القطعي الرافض لقانون حماية الأسرة وسيداو

في حشد مهيب دعا له حزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين، أعلن أهل فلسطين رفضهم القاطع لقانون حماية الأسرة المنبثق عن سيداو والذي تزمع السلطة إقراره.

وتقدم المتحدثين الدكتور مصعب أبو عرقوب، عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين، الذي وصف السلطة الفلسطينية بالإفساد في الأرض في سعيها لإقرار اتفاقية سيداو وقانون حماية الأسرة، واعتبر إعلان السلطة جديتها في إقرار هذا القانون هو تحدٍ صارخ لأهل فلسطين المسلمين.

وأكد أبو عرقوب موقف حزب التحرير من اتفاقية سيداو معتبرا كل من يطالب بها ويسعى لتطبيقها يستقوي بالغرب المستعمر وأمواله الملوثة على الأمة الإسلامية وثقافتها. وأن الأمة وأهل الأرض المباركة خاصة سيقفون بعون الله في وجه أتباع سيداو وسيذودون عن دينهم وأعراضهم وسيبذلون في ذلك الغالي والنفيس.

ووصف أبو عرقوب اتفاقية سيدو وقانون حماية الأسرة بأنها حرب على الأمة ودينها وثقافتها، ونحن لن نقف متفرجين في هذه الحرب.

ومن ثم تتالت الكلمات والمواقف لحرائر وعشائر أهل فلسطين، فتحدثت المربية الفاضلة أم عبد الله باسم حرائر فلسطين، مؤكدة أن نساء فلسطين تقف اليوم مع آبائهن وأبنائهن وأزواجهن وإخوانهن رفضاً لاتفاقية سيداو وقانون تدمير الأسرة.

وقالت أم عبد الله (نحن نساء فلسطين الأصيلات نعتز بدينا وشرع ربنا...أما تلك الشرذمة المارقة التي لا تنتمي لدينا وشرع ربنا وتدعي تمثيلنا فإنا نتبرأ منها وهي لا تمثلنا)

وأكدت أم عبد الله أن القانون الذي أعدته السلطة الفلسطينية وبشهادة أهل الفقه والتشريع يهدف إلى انحلال الأسرة وضياعها وزرع الحقد والفتنة بين أبناء البيت الواحد في وقت نحن فيه أحوج ما نكون للحمة والتراص.

وخاطبت الجمعيات النسوية الممولة من الغرب بقولها: إنكن لا تمثلننا ولا تمثلن نساء فلسطين ... من يمثلنا هو من يصون كرامتنا ويحمي عرضنا، ونحن لا نرضى بغير الإسلام وأحكامه أن تحكمنا... إن شرف آبائنا وإخواننا وأبنائنا وبناتنا مصان بأحكام الإسلام وبشريعة الرحمن. إن الغرب الذي يستأجركم هو من يعاني دمار الفسق والرذيلة.. وهو من يحتاج لاجتثاث حضارته ومعالجاته الفاشلة، وهو الذي يفتقر لقانون رباني يعيد التوازن للبشرية جمعاء

ووجهت نداءها للرجال بقولها: أنتم حماتنا ونحن أعراضكم، نحن أمانة في عنق كل رجل منكم، وعليكم حمايتنا مما تدبره السلطة ومن وراءها لتدميرنا وتدمير أسرنا.

ومن ثم أعلنت عشائر أهل فلسطين موقفها القاطع الرافض لاتفاقية سيداو، فتحدث الحاج عبد الوهاب غيث ممثل العشائر مبيناً أن الحدث جلل ويستلزم القول الفصل ومؤكدا أن أهل البلد يرفضون اتفاقية سيداو وأن أهل البلد هم أصحاب القرار، وأن قانون حماية الأسرة لن يمر.

وتحدث الحاج أبو خضر الجعبري عن موقف عائلة الجعبري الرافض لاتفاقية سيداو، ولقانون حماية الأسرة وتحديد سن الزواج.

وتحدث الحاج عمر جدوع عن موقف عشائر بيت لحم وأعلن رفض عشائر بيت لحم الرافض التام والقاطع لقانون تدمير الأسرة لمخالفته لشريعتنا الغراء وأحكام ديننا الحنيف. وأن هذا القانون لن يمر إلا على أجسادنا.

وتحدث الحاج مصباح رجوب أبو عودة عن موقف عشائر دورا واستنكر القانون وأن العشائر قد رفضت هذا القانون منذ ٤ سنوات ولا زالوا يرفضون هذا القانون.

وتحدث الحاج المختار ربحي أبو عيشة الممثل لعائلة أبو عيشة والعويوي، وأكد أن أعراضنا ليست سلعة للبيع والشراء وأنها خط أحمر فلا تلعبوا بالنار.

وتحدث الحاج علي عاشور ممثلا عن عائلة أبو اسنينة، وتبرأ بالنيابة عن عائلته عن قانون تدمير الأسرة واتفاقية سيداو التي تؤدي إلى انحلال المجتمع.

وتحدث الشيخ وليد الطويل ممثلا لعائلة الطويل ومعلنا رفض العائلة لاتفاقيات سيداو وقانون حماية الأسرة، ومؤكدا أن هذا القانون لن يمر.

وتحدث الشيخ جبرين جبور ممثلا لعشائر يطا، مؤكدا أن شريعة الإسلام هي الكفيلة بعلاج مشاكنا، وأن عزنا إنما يكون بالإسلام وحده، وأن دعاة سيداو شذاذ الآفاق يريدون النيل من ديننا.

وتحدث الشيخ جبريل السراحنة ممثلا للمهجرين وأبناء المخيمات، مؤكدا رفض قانون حماية الأسرة وأن رجال العشائر لن يقبلوا بهذا القانون ما بقي فينا نفس، ومعتبرا ان هذا القانون هو لتدمير الأسرة.

وتحدث الحاج فضل عابدين ممثلا لعشائر حارة الشيخ، داعيا لإنكار المنكر ورفض هذا القانون الذي يتعارض مع ديننا الحنيف.

وتحدث الحاج عمر النتشة ممثلا لعائلته واستنكر القانون وأن عائلته ستقف سدا منيعا ضد هذا القانون مهما كلفهم الثمن.

وتحدث الشيخ محمد جودة البطاط ممثلا لعشائر الظاهرية، وأعلن باسم عشائر مدينة الظاهرية رفضهم القاطع لاتفاقية سيداو وقانون حماية الأسرة المنبثق عنها، وأنهم لن يسمحوا لأحد بتمرير هذا القانون.

وتحدث الحاج حاتم بدر مختار عشائر حارة القزازين، واعتبر ان كل ما جاءت به هذه الاتفاقية حرام ومخالفة صريحة للإسلام وتبرأ منها ورفضها رفضا قطعيا جازما.

وتحدث الحاج صبحي قفشية ممثلا للأسرة الأيوبية، وأعلن باسم الرجال الذين أتوا مع القائد صلاح الدين الأيوبي رفضهم لهذا القانون وتمسكهم بشريعة الإسلام.

وتحدث الحاج فايز الرجبي عن عشيرة الرجبي وأعلن رفضه لاتفاقية سيداو وعدم قبول القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية.

وتحدث الشيخ تيسير التميمي عن عشيرة آل تميم، وأكد موقفهم الرافض للاتفاقية المخالفة ببنودها الشريعة الإسلامية.

وتحدث الشيخ أبو صدام التميمي مؤكدا رفض العائلة لاتفاقية سيداو اللعينة.

وختمت الوقفة بالدعاء حيث أكد الجميع على الموقف الموحد والرافض القطعي لقانون حماية الأسرة واتفاقية سيداو.

2022 - 03 - 23

متفرقات

المرزوقي: "حُسم أمر سعيّد والاستعدادات انطلقت لتغييره ببديل حقيقي"

اعتبر رئيس الجمهورية الأسبق والرئيس الشرفي لحزب حراك تونس الإرادة محمد المنصف المرزوقي أن تونس ضحية حسابات خاطئة من قبل كل الأطراف وخاصة من طرف رئيس الجمهورية قيس سعيد، قائلا "قد حُسم أمر سعيّد والاستعدادات انطلقت لتغييره ببديل حقيقي ولابد من أن نكون مستعدين لكل الظروف"، حسب قوله

وأضاف المرزوقي، في فيديو نشره يوم الأحد 20 مارس على صفحته الرسمية فيسبوك، أن الاستشارة

الإلكترونية الوطنية "فاشلة ومضحكة وسخيفة"، معتبرا أنّ حسابات قيس سعيّد الخاطئة ستتواصل مما سيؤدي إلى معركة سياسية جديدة باعتبار رفض الأحزاب المعارضة للاستفتاء القادم، على حد تعبيره

وتابع المرزوقي قوله "هذه الحسابات ستعمق الأزمة السياسية والاقتصادية وقيس سعيد سيدفع ثمن أخطائه"، كما دعا القوى الديمقراطية إلى استئناف قيم الثورة وإعادة بناء أهدافها لإنقاذ تونس.

التحرير: بعد اعتراف "الرئيس" السبسي بسلطان المسئول الكبير، هذا "رئيس" آخر يبني إلى المجهول

لا يدري المتابع للمشهد السياسي في تونس، أسعادة الرئيس الأسبق المنصف المرزوقي بحسم أمر قيس سعيّد، أم بالبديل الحقيقي؟ فحديثه عن حسم أمر الرئيس الحالي بصيغة المبني للمجهول، يفرض انتظار جواب عن هذا المجهول الذي حسم أمر رئيس طالما صدعتم آذاننا عن الانتخابات ونزاهتها وأن رئيسكم زكّاهُ ما يقارب من ثلاثة ملايين من التونسيين. أم هل أن البديل الحقيقي سيكون "هو" فاقتضى الحال "أن نكون مستعدين لكل الظروف"، لكي لا يفوز باللذة من يجيد التعاون مع "الظروف"؟ رجاء وفروا على الناس صداع حملاتكم الانتخابية، وهذا اعترافكم يفضحكم، "فحساباتكم ستعمق الأزمة السياسية والاقتصادية"، وما تعيشه تونس اليوم نتيجة اختلاف حساباتكم تلك. أما أن "قيس سعيد سيدفع ثمن أخطائه" فمن الأكيد أنكم لستم الذين تحددون ذاك الثمن.

من ماراطون لقاءات سفيرة بريطانا بتونس

التقى وزير الدّاخليّة، توفيق شرف الدين، يوم الثلاثاء 22 مارس 2022 بمقرّ الوزارة، سفيرة المملكة المتحدة بتونس، هيلان وينتارتون.

وأفادت الوزارة في بلاغ إعلامي مقتضب، بأن اللّقاء تناول المحاور ذات الاهتمام المشترك في الميدان الأمني، كما كان فرصة لمزيد بحث سبل الارتقاء بمجالات التعاون بين وزارتي الداخلية بالبلدين.

كما التقى مساء اليوم الأربعاء 23 مارس 2022 الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي سفيرة المملكة المتحدة بتونس Helen Winterton التي عبرت عن تقديرها للدور الكبير الذي يقوم به الاتحاد في كل مراحل بناء الدولة التونسية.

كما أكدت على التقدير الدولي للمنظمة مبينة أن إحراز الاتحاد على جائزة نوبل للسلام يؤكد قدرته على لعب الدور الوطني .

ومن جهته شدد الأمين العام على حرص الاتحاد على دعم المسار الديمقراطي بحل تونسي تونسي بعيدا عن الوصفات الجاهزة مؤكدا أن المنظمة عبرت دوما عن انفتاحها على الإصلاحات بعيدا عن المس بقوت التونسيين خاصة في ظل الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي يمر به التونسي و هو ما يتطلب رؤية تونسية .

التحرير: تحركات السفيرة البريطانية تفضح حقيقة الوضع في تونس

بغض النظر عن رخص المهزومين في تشبثهم بجيفة الديمقراطية، والإشادة بمحاسنها، رغما عن الواقع التعيس الذي جروا البلاد إلى مستنقعه، والتي محا قيس سعيد كل البريق الذي ظلوا يضفونه عليها بجرة قلم بإجراءاته الاستثنائية، فإن تحركات السفيرة البريطانية "هيلان وينتارتون" الأخيرة واتصالاتها، المحددة، وحديثها عن "سبل الارتقاء بمجالات التعاون بين وزارتي الداخلية بالبلدين" وإشادتها ب "الدور الكبير الذي يقوم به الاتحاد في كل مراحل بناء الدولة التونسية" أو زيارتها لراشد الغنوشي في مكتبه، سابقا، للحديث عن "علاقات الصداقة بين البلدين على ضوء المستجدات الأخيرة في تونس والعالم." يفسر حقيقة من يمسك بخيوط المأساة التي يتجرعها التونسيون، وأن الإجراءات البهلوانية التي يقوم بها قيس سعيد، دون اعتراض عملي وجدي من أحد، عدا مظاهر الاحتجاج التي تدار بمهارة من خلف ستار، إنما هو مجرد تحريك للنار بيديه، وأن اعتماده على الفرنسيين ما أفاده كبير إفادة.

2 مليون طن إنتاج تونس من الملح سنويا

تُنتج تونس حوالي 2 مليون طن من الملح سنويا حسب ما كشفت عنه المكلّفة بالإدارة العامة للمناجم نجاح شريف في تصريح لموزاييك.

وبيّنت الشريف أنّ تونس تنتج حوالي 2 مليون طن من مادّة كلوريد الصوديوم المستعملة أساسا في إذابة الثلوج ويتمّ تخصيص نسبة من هذه المادة في المجال الصناعي إضافة إلى نسبة من ملح الطعام للسوق المحلية.

وأضافت نجاح الشريف أنّ هذه الكميات من الأملاح يتم تصديرها إلى الدول الأوروبية والاسكندنافية على غرار النرويج خصوصا وأنّ هذه الدول في حاجة إلى الملح لإذابة الثلوج، حسب تعبيرها.

كما أفادت المكلّفة بالإدارة العامة للمناجم بأنّ تونس تشجّع على ثمين الأملاح الأخرى الموجودة في السباخ التونسية على غرار البوتاسيوم والبروم والليثيوم والمانيزيوم.

التحرير:

سيظل موضوع الثروات في تونس بين الإنكار والإعتراف الرسمي رغم اليقين الذي ثبت عند الشعب بعد الثورة بوجود مقدرات هائلة من الثروات المختلفة التي يتصارع من أجلها المستعمرون وعملاؤهم في مراكز الحكم, حتى أن أحد وزراء الصناعة أقرّ في تصريحات اعلامية لدى حديثه عن الاحتجاجات التي حدثت في منطقة الكامور النفطية, بأن هاتفه يكاد لا ينفكّ عن الرنين من اتصالات السفراء مستفسرين حول الموضوع...

ويبقى السؤال مطروحا : متى يهب أهل الحل والعقد ليصدعوا بها في وجوه العملاء أن كفّوا أيديكم واتركوا شأن البلاد وحكمها للرجال الراشدين ولنظام الإسلام العظيم؟

ملاحظة بسيطة: لماذا تصر المكلّفة بالإدارة العامة للمناجم نجاح شريف على إدراج ما تنهبه شركة كوتيزال الفرنسية من ملح البلد، ضمن الإنتاج "الوطني"؟

الطبوبي: الاشكالية ليست في صندوق النقد الدولي بل في تحديد خيارات ورؤية وطنية موحدة

علّق الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، نور الدين الطبوبي على هامش انعقاد مؤتمر الجامعة العامة للنفط والمواد الكيميائية المُنعقد ظهر يوم الخميس 24 مارس بمدينة الحمامات، على مقترح رفع الدعم، قائلا أن مطلب الإتحاد واضح وهو أن تتماشى الأجور مع إرتفاع الأسعار، مشيرا إلى أن رفع الدعم يستوجب إجراءات إجتماعية موازية.

كما أكد الطبوبي أن التفاوض مع صندوق النقد الدولي "يجب أن يكون بشكل موحّد وبرؤية مشتركة بعيدا عن المناكفات والتشتت السياسي".

كما دعا الطبوبي رئيس الجمهورية، قيس سعيّد، إلى تفسير التوجهات المستقبلية للبلاد، في ظل الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. موضحا أن الإتحاد يدافع عن الحوار وثقافة الحوار والتشاركية والوحدة الوطنية، ولا يطمح إلى المناصب أو التموقع، حسب تعبيره.

وأفاد موقع الشعب نيوز يزم الجمعة 25 مارس 2022 بأنّ الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل نور الدين الطبوبي استقبل بعثة صندوق النقد الدولي بتونس.

وقال الأمين العام المساعد أنور بن قدور أنّ اللقاء كان مناسبة لتبادل الآراء ووجهات النظر، كما قام خلاله الاتحاد بإبراز تحفظاته على البرنامج الحكومي المقدم للصندوق وخاصة في علاقة برفع الدعم وتجميد الانتدابات والأجور.

وأكّد أن الاتحاد متمسك بإصلاح المؤسسات العمومية حالة بحالة غير ان الحكومة لم تقدم الى الان اي تصور للإصلاح، حسب ما جاء في الموقع.

التحرير:

تصريحات تؤكد لكل من بقي يشكّك في حقيقة انخراط جميع الطبقة السياسية في تونس في نهج إخضاع البلاد للتصرف الخارجي الأجنبي، بما فيهم اتحاد الشغل، وان ما يشكل عنه احترازا هو عدم تشريكه في العملية ولو بإبداء الرأي في أي القطاعات التي من المسموح البيع والشراء فيها وأيها التي لا ترجأ لوقت آخر. وبذلك فان الإتحاد لا يخرج عن حلقة الحكم الرأسمالي وآلياته المنضبطة وفق كل منظومة حكم وفي كل بلد، ليمثل عامل توازن واستقرار وضمانا لاستمرار سطوة هذا النظام على الناس وطموحاتهم.

الجزائر ترفض طلبا أميركيا لزيادة إمدادات الغاز إلى أوروبا

رفضت الجزائر طلبا قدمته الولايات المتحدة، من أجل إعادة تشغيل خط أنابيب الغاز المتوقف باتجاه إسبانيا، فيما كانت واشنطن تأمل أن تساعد هذه الخطوة في خفض اعتماد الأوروبيين على إمدادات الطاقة الروسية.

وبحسب إذاعة فرنسا الدولية، فإن السلطات الجزائرية رفضت مؤخرا إعادة تشغيل هذا الخط الذي يمر عبر المغرب، وجرى الإعلان عن وقفه إثر توتر العلاقات مع الرباط، في ديسمبر 2021.

وتدعم الولايات المتحدة شركاءها الأوروبيين حتى يجدوا بدائل للغاز الروسي، في إطار الإجراءات الغربية التي جرى فرضها على موسكو، بسبب العمليات العسكرية الجارية في أوكرانيا المجاورة.

وأضافت الإذاعة أن الجزائر تتعامل مع الملف الأوكراني بـ"حذر كبير"، في إطار الحرص على العلاقات القائمة مع موسكو، ورفض الاصطفاف مع الغرب في الأزمة. (وكالات)

التحرير:

هل رفض النظام في الجزائر إعادة تشغيل خط أنابيب الغاز المتوقف باتجاه إسبانيا، استشعارا لضعف أمريكي فباتت السلطة في الجزائر تغتنم الوضع العالمي لتشق طريقا حقيقيا للتحرر من النفوذ الاستعماري وافتكاك مركز في سياسة العالم؟ أم هو دور تؤديه ضمن صراع الكبار لحساب الغير؟

إضرابات عدة متزامنة: هل فعلا المنشور 20 سبب تصاعدها أم ضغط من الاتحاد لفرض وجوده

لم تتوقف الإضرابات في أكثر من قطاع منذ أشهر وكان بعضها بصفة متزامنة وتواصلت لعدة أيام على غرار ما حدث في الصناديق الاجتماعية، والأسبوع المنقي إضراب أعوان البريد وإضراب البلديين وإضراب موزعي قوارير الغاز واحتجاج ...رغم توصل الطرف الحكومي والطرف النقابي إلى اتفاق ينهي إضراب ممثلي الغرفة النقابية لموزعي قوارير الغاز المنزلي بالجملة, تواصل قطاعات أخرى على غرار أعوان البريد التونسي وأعوان الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وأعوان البلديات الاضراب علما بان إضراب اعوان البريد يتزامن مع موعد صرف الجرايات....

منذ صدور المنشور عدد 20 من طرف حكومة بودن توتر المناخ الاجتماعي باعتبار هذا المنشور يمنع على الطرف الإداري وعلى الوزارات إمضاء اي اتفاق او القيام بأي جلسات تفاوض دون العودة الى رئاسة الحكومة لذلك تعطل التفاوض مع الطرف الاجتماعي ولم تطبق الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة والأطراف الاجتماعية.. ويتواصل التصعيد والتهديد بإضرابات مفتوحة في قطاع البريد بعد عقد هيئة إدارية قطاعية ...

التحرير: على أي شيء سيحمدكم الناس حتى تتراجع نقمتهم عليكم؟

سواء طبق المنشور عدد 20 أم لم يطبق فإن تفسير كثرة الإضرابات ومظاهر الاحتجاجات، وارتفاع منسوب التوتر الاجتماعي بصدور هذا المنشور يجانب الصواب ويدخل في باب المغالطة المتعمدة. فسواء فاوض الطرف الإداري أو الوزارات، فإن البت في كل أمر يعود لرئاسة الحكومة. وكثرة الاحتجاجات والاضرابات، لم تتوقف ولن تتوقف ما دام هذا النظام، بمفهومه الشامل، الفكري والسياسي، لم يسقط عن كواهل الناس ولم يحل بدلا عنه نظام مبني على ما يؤمن به الناس من مفهوم حقيقي عن الحياة، ويقوم عليه ساسة مخلصون مقتدرون، يحملون هم الناس ويرودون بهم مواطن الخير، ولا يسلمونهم لأعدائهم مقابل سلطة وهمية. أما الاتحاد فهو كدأبه منذ إنشائه كمعتص للصدمات في النظام الرأسمالي بتضليل الجماهير عن الحلول المبدئية. وإلا فما الفرق بين أن يتفاوض مع الإدارة أم مع رئاسة الحكومة؟

لقاءات لوكيلة وزارة الخارجية الأمريكية والسفير الأمريكي بتونس بموظفي الحكم...

استقبل الأمين العام لاتحاد الشغل نور الدين الطبوبي صباح يوم الخميس اوزرا زايا وكيلة وزارة الخارجية الأميركية للأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان، بمعية سفير الولايات المتحدة بتونس دونالد بلوم.

وتطرق اللقاء، حسب جريدة الشعب، إلى الوضع السياسي والإقتصادي والاجتماعي بتونس وكيفية دعم التجربة الديمقراطية حيث عبر الجانب الأمريكي عن تقديره للدور الذي يقوم به الاتحاد العام التونسي للشغل منذ الاستعمار في الدفاع عن القضايا الوطنية.

كما أكدت وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية على العلاقات التاريخية بين تونس والولايات المتحدة وجددت تأكيد إدارة بلادها على أهمية احترام الحقوق النقابية وحقوق الإنسان وحرية التعبير وقيم الحريات العامة والفردية والديمقراطية، مثمنة الدور التاريخي للاتحاد في كل الأزمات التي مرت بها تونس.

من جهته أكد الطبوبي انفتاح الاتحاد على الإصلاحات وهو موقف عبرت عنه المنظمة في كافة الفترات ومع كل الحكومات شريطة عدم المس بقوت التونسيات والتونسيين وضرورة أن يتقاسم الجميع التضحيات وحتى ألا تكون لها تبعات على الاستقرار في البلاد وبين الأمين العام أن الوضع الذي تمر به تونس يتطلب الدعم من أصدقائها للخروج من الوضع السياسي الاقتصادي والاجتماعي الصعب كما أن الاتحاد يؤكد على ضرورة إيجاد حزمة موحدة من الحلول السياسية والاقتصادية والاجتماع.

وكيلة وزارة الخارجية الأمريكية للأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان "عزرا زيا" استقبلها أيضا وزير الداخليّة توفيق شرف الدين مساء يوم الخميس بمقرّ الوزارة، رفقة نائب وكيل وزير الخارجية الأمريكي للمكتب الدولي لمكافحة المخدرات وإنفاذ القانون وسفير الولايات المتحدة الأمريكية بتونس "دونالد بلوم".

التحرير: لا يردون يد لامس

حين يستقبل كلا من الطبوبي، ووزير الداخلية " أوزرا زايا " وكيلة وزارة الخارجية الأميركية للأمن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان، بمعية سفير الولايات المتحدة بتونس دونالد بلوم، أو يستقبلان، في نفس المدة الزمنية سفير بريطانيا في تونس، يجب على أهل تونس أن يتوجسوا من حدة الصراع على نفوذ الدولتين في بلادنا. وحين يسمح المسئولون في تونس لمسئولي الدول الاستعمارية بالتدخل في أدق تفاصيل شؤوننا، "كاحترام الحقوق النقابية، وحقوق الإنسان، وحرية التعبير، وقيم الحريات العامة والفردية والديمقراطية، والحديث "في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بتونس وكيفية دعم التجربة الديمقراطية" يطرح السؤال بماذا أجاب مسؤولونا؟ وماذا قدموا لمن جاء يطلب كشف حساب ثمنا لقيم عندهم ليست للمساومة. ثم أين تقع حدود السيادة الوطنية؟ أم يجوز كل شيء على التلميذ الفاشل

دويلات الضرار تعيد تدوير بشار ونظامه

محمد عبد الملك

الخبر:

زيارة بشار الأسد زار الإمارات في أول انتقال له لبلد عربي منذ الحرب السورية التي اندلعت عام 2011، ما يشير إلى تحول في الشرق الأوسط يشهد إحياء عدد من الدول العربية علاقاتها مع الأسد.

التعليق:

قال بيان صحفي صادر عن المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية سوريا يوم الأحد، 17 شعبان 1443هـ، الموافق 2022/03/20م: إن زيارة طاغية الشام للإمارات تثبت من جديد أن الحكام الرويبضات في بلادنا يقفون في صف واحد ضد الأمة وإن اختلفت جلودهم وأقنعتهم، فهم في خدمة أسيادهم من دول الكفر، وهم حرب على الأمة ودينها والصادقين من أبنائها.

وأكد البيان أن: كل هذا القتل والإجرام الذي ارتكبه طاغية الشام بشار بحق أهل الشام لم يمنع حكام الإمارات من استمرار علاقاتهم معه واستقباله في بلادهم تنفيذا لمخططات وأوامر أسيادهم الإنجليز والأمريكان ضد ثورة الشام خاصة وأبناء الأمة عامة.

وأضاف البيان مفندا ادعاء أمريكا معارضتها لتطبيع الدول العربية علاقاتها مع بشار أن: كل المجرمين والمتآمرين على ثورة الشام إنما فعلوا ذلك بضوء أخضر من سيدة الإجرام أمريكا، التي كانت ولا زالت تدعم عميلها بشار وتحول دون سقوطه؛ فهي التي سمحت بإدخال المليشيات الإيرانية وحزب إيران في لبنان وغيرهما لسد الفراغ الذي أحدثه انشقاق الضباط والعناصر عن جيش طاغية الشام، وهي التي سمحت بدخول القوات الروسية لدعمه جوا وارتكاب المجازر البشعة بحق أهل الشام، وهي التي وزعت الأدوار على ما تسمى الدول الداعمة لاحتواء قيادات المنظومة الفصائلية؛ لمصادرة قرارها وسلب إرادتها وشل حركتها، ولا تزال تسعى جاهدة لزرع اليأس في نفوس أبناء ثورة الشام، وللمحافظة على نظام عميلها طاغية الشام عن طريق فرض حلولها السياسية الخبيثة في جنيف، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن 2254.

كما أكد البيان أن: هذه الزيارة تأتي كخطوة في طريق إعادة إنتاج نظام الإجرام وكسر عزلته، ولم تكن الإمارات وحيدة في لعب أدوار في مسرحية كسر العزلة والتطبيع مع طاغية الشام، بل سارت على هذا الدرب مجموعة من الدول من بينها تونس وعُمان ومصر والعراق ونظام آل سعود وغيرهم، فعلى الرغم من زعمها دعم ثورة الشام في بادئ الأمر، أعادت أبو ظبي فتح سفارتها في دمشق في كانون الأول 2018، ودعت منذ ذلك الحين إلى إعادة عضوية سوريا في الجامعة العربية.

وختم البيان مخاطبا أهل الشام: ها أنتم ترون بأم أعينكم تآمر الدول على ثورتكم وسعيهم الحثيث لإجهاضها وتضييع تضحياتها، وقد آن الأوان لقطع حبال هذه الدول وكف أيديها العابثة والمشاركة في سفك دمائنا وزيادة معاناتنا، ولنعتصم بحبل الله المتين وحده ونتوكل عليه فليس لنا إلا الله، وقد أصبح واجبا علينا التحرك السريع لإنقاذ الثورة من الهلاك، والعمل الجاد والمخلص مع العاملين الصادقين لإسقاط هذا النظام المجرم، وإقامة حكم الإسلام مكانه، وإذا لم نسارع إلى ذلك نكون ممن سلم مصيره لأعدائه وهو يظن بهم خيرا، ونكون بعد أن قدمنا أعظم التضحيات في أعظم ثورة، كمن نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثا.

مجلس التعاون الخليجي أداة من أدوات الأمم المتحدة

تستخدمه لإحلال الرأسمالية في اليمن بدلا عن الإسلام ومعالجاته

عبد الله القاضي - اليمن

الخبر:

رحبت الأمم المتحدة، بمبادرة تقدم بها مجلس التعاون الخليجي تتعلق بإجراء مشاورات بين أطراف الصراع في اليمن في الأسابيع المقبلة دعما لجهود الأمم المتحدة. وفي المؤتمر الصحفي اليومي من المقر الدائم بنيويورك، قال المتحدث الرسمي ستيفان دوجاريك، للصحفيين: «تقدّر الأمم المتحدة جميع المبادرات للتوصل إلى تسوية سياسية تفاوضية شاملة للصراع في اليمن»، بحسب موقع أخبار الأمم المتحدة.

التعليق:

تأتي هذه المبادرة التي تقدم بها الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي نايف الحجرف، والتي تنص على أن المجلس سيستضيف مفاوضات يمنية - يمنية في الرياض هذا الشهر، مبيناً أن المشاورات ستناقش 6 محاور، بينها عسكرية وسياسية، متزامنةً مع المشاورات التي يجريها المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن، هانس غروندبرغ مع بعض أطراف النزاع من قيادات حزب المؤتمر الشعبي العام وممثلين عن المجلس الانتقالي الجنوبي ومؤتمر حضرموت الجامع ومختصين عسكريين وأمنيين وقادة من المجتمع المدني. كما التقى المبعوث الأممي في عُمان برئيس وفد الحوثيين للمفاوضات ومسؤولين عمانيين في مسقط لمناقشة مشاورات الأمم المتحدة الجارية، وإمكانية هدنة محتملة في شهر رمضان.

وبالرغم من تباين ردود أفعال الأطراف المتصارعة في اليمن ما بين مؤيد ومعارض فإن الأمم المتحدة عن طريق مبعوثيها إلى البلدان التي تشهد صراعات دولية، تعمل دوماً على استخدام الهيئات الإقليمية إلى جانب المنظمات الدولية المنبثقة عنها في الحيلولة دون تطبيق أحكام الإسلام على الناس في واقع حياتهم، وهي تعمل على جعل النظام الرأسمالي وأحكامه وأنظمته مقياساً للأعمال والقناعات والمقاييس، ومن هذه الأدوات مجلس التعاون الخليجي الذي يجمع ما بين الإسلام والقوانين والأعراف الدولية، ويؤكد على الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية، ويدعم الجامعة العربية، ما يبقي المسلمين ومنهم العرب مجزئين حسب اتفاقية سايكس وبيكو، كما ويؤكد على التعايش السلمي، وهذا يعني التعايش مع كيان يهود الغاصب والذي أصبح حقيقة مَعِيشة بالتطبيع.

إن أهل الخليج مسلمون، وأراضيهم إسلامية، والحكم فيها يجب أن يكون بما أنزل الله. والأمة حية، ولا بقاء للغرب هنا، وأزفته قد أزفت إن شاء الله. وإننا نرى ذلك قريباً، وما على أهل الخليج إلا أن يعملوا لإقامة حكم الإسلام حيث الأمن والأمان الذي هم أحوج ما يكونون إليه، فليكونوا ممن يساهمون في إقامة دعائمها. كما أن الإسلام الذي دخل فيه أهل اليمن أفواجاً هو دين الحق والعدل، وما عليهم إلا حل مشاكلهم بنظامه ومعالجاته ليسعدوا في الدارين.

﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْماً لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾

الغربيون يحاربون ضد روسيا حتى آخر جندي أوكراني

د. فرح ممدوح

الخبر:

يجتمع قادة دول غربية الخميس في بروكسل لمناقشة الدعم اللازم لأوكرانيا في الحرب التي تشنها عليها روسيا، في حين يبحث حلف شمال الأطلسي "الناتو" تعزيز وجوده في أوروبا الشرقية.

التعليق:

الغرب (أمريكا وأوروبا) لا يهمه الشعب الأوكراني ولا الجرائم التي سيرتكبها الروس ضد الأوكران إطلاقا، إن كل ما يهم الغربيين هو استمرار صراعهم ضد روسيا، الأمر الذي يدركه الروس وأبسط المتابعين لملف الأزمة الروسية الأوكرانية، أو ملف الصراع الروسي الغربي طويل الأمد. فما أوكرانيا وشعبها وجيشها واقتصادها وثرواتها وموانئها إلا بيادق وقواعد ومخازن ومؤن للصراع الغربي ضد روسيا.

والغرب يعلم أن أوكرانيا لا تقوى وحدها على الوقوف في وجه روسيا ولكنهم يعتبرون أوكرانيا لقمة كبيرة لا يستطيع الروس ابتلاعها، وهم يعولون على استنزاف الروس واقتصادهم وجيشهم على مدى طويل، ولكي يتم هذا الأمر فلا بد أن يستمروا بشحن أوكرانيا عاطفيا أو من خلال دعم لوجستي وعسكري دون التدخل بصورة مباشرة في هذه الحرب.

إلا أن هناك عوامل يجب أخذها في الاعتبار لفهم الفرق بين تورط أمريكا في أفغانستان وبين دخول روسيا أوكرانيا:

أولا: إن الجغرافيا والطقس والتضاريس في أوكرانيا ليست إطلاقا كما هي الحال في أفغانستان ذات الجبال والكهوف والعراق ذات الطبيعة الصحراوية القاحلة. فأوكرانيا مبسوطة كالكف وتضاريسها سهلة جدا.

الثاني: الاتحاد السوفييتي الذي ورثته روسيا هو من بنى أوكرانيا الحديثة، فالروس يعرفون أوكرانيا شارعا شارعا وحارة حارة ومدينة مدينة، فهم من وسموها وهم من بنوها، عكس أمريكا في أفغانستان.

ثالثا وأخيرا: إن مجاهدي أفغانستان يجيدون الكر والفر والجهاد عندهم هو متعة وعمل مقدس وسبيل للجنان، فماذا عن الأوكران؟ هل هم كذلك؟!

إن روسيا تتصرف كدولة ثانية في العالم وكدولة يقظة على مصالحها ومدركة للأخطار التي تهدد مصالحها الحيوية وتسير مستذكرة قول ستالين إن وارسو هي خط الدفاع الأول عن الاتحاد السوفييتي فإذا ذهبت فكييف هي الخط الثاني، وإذا ذهبت فلم يبق إلا موسكو، هذا بقي محفورا في عقول الكي جي بي ومن بعده في اي بي حاليا الذي ورث روسيا ومنهم بوتين، فبالنسبة للروس هذه فرصة دولية لإنهاء الملف الأوكراني أو إغلاقه لفترة طويلة.

جريدة الراية

أوكرانيا وتجدد الصراع على الموقف الدولي

الحلقة (1)

كتبه حمد طبيب

نموذج الأحداث والصراعات الدولية الحاصلة اليوم في أوكرانيا، بين الدول الكبرى، أو الدول الإقليمية المجاورة، وربما تحل وتحصل مستقبلا كذلك في مناطق متعددة في العالم في الأماكن المرشحة لمثل هذه الصراعات؛ مثل تايوان وكوريا الشمالية، أو بعض الدول المحاذية لروسيا، في المنظومة السياسية الروسية لما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. هذه الصراعات والأحداث هي مظاهر لأحداث وصراعات لا تنفصل عن الصراع الدولي العالمي بين الدول الكبرى؛ من أجل الهيمنة والسطوة والسيطرة، وإبقاء سياسة الهيمنة والغطرسة الأمريكية لأكبر مدة تستطيعها. ولا تقف هذه الصراعات عند حد صراع على منطقة محصورة في أوكرانيا، أو في غيرها مستقبلا، بل إن هذه الصراعات امتداد لأمر أكبر؛ وهو هيكلية الدول والموقف الدولي، ومحاولات أمريكا ترسيخه بكل قوتها وثقلها السياسي والاقتصادي والعسكري. وفي الوقت نفسه محاولات الدول الأخرى التفلت من هذه السطوة، وهذا القهر والتسلط السياسي والاقتصادي والعسكري. ولا بد لفهم هذه الأمور من الوقوف عند معنى الموقف الدولي وطبيعته الحالية وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ونقصد بالموقف الدولي: مركز الدولة الأولى في العالم، والدول التي تزاحمها، وهو يتعلق بهيكلية العلاقات الدولية، والدول المؤثرة في هذه الهيكلية الدولية. وفهم هذا الموقف يستلزم فهم موقع الدول الفاعلة عالميا في السياسة الدولية، وفهم علاقاتها ومشاريعها، وأعمالها السياسية في المحافظة على مركزها كدولة أولى، أو دولاً مزاحمة لها، وفهم علاقات هذه الدول مع الدول الأخرى؛ سواء أكانت حليفة أو تابعة أو تدور في فلك؛ لأن هذا كله يؤثر في طبيعة العلاقات الدولية وتشكيلة الموقف الدولي، والتغيرات والمؤثرات التي تعتريه، أو تدخل في إطاره. والموقف الدولي أو هيكلية العلاقات بين الدول الفاعلة عالميا، لا يدوم على حال، فهو في تغير مستمر وقد ينشأ بين عشية وضحاها؛ كما حصل عندما انهار الاتحاد السوفيتي، وتفكك حلف وارسو. وقد يحتاج الأمر إلى مدة طويلة من الصراع المرير والمستمر حتى يتبلور ويتشكل؛ كما جرى بعد الحرب العالمية الثانية في بروز أمريكا والاتحاد السوفيتي، وكما يجري كذلك هذه الأيام على الساحة الدولية. هذه بإيجاز نبذة عن مفهوم الموقف الدولي وهيكلية العلاقات الدولية.

لقد مر هذا الصراع الدولي وهيكلية العلاقات الدولية، وبروز الدول المؤثرة عالميا بأدوار عديدة، وحالات متغيرة ومتقلبة خلال الألفية السابقة وبداية الألفية الجديدة، كانت تتغير فيها تشكيلات الدول، من حيث التأثير في الموقف الدولي، أو السيطرة على الدولة الأولى في العالم. وتتغير كذلك شكل المنظومة في هذا الموقف؛ من حيث القوة وفرض السيطرة على باقي الدول، أو الضعف وعدم القدرة على التأثير في الساحة الدولية. وسوف نتحدث عن مرحلة كنموذج لهذا الصراع، وهيكلية الدول الفاعلة والمؤثرة عالميا. هذه المرحلة هي: ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ في هذه المتغيرات الدولية على الموقف الدولي والفترة التي تلت ذلك حتى يومنا هذا؛ لنصل إلى المسألة الأوكرانية كنقطة تحول بارزة في التأثير في المتغيرات الدولية، نحو وضع جديد يضاف إلى مؤثرات أخرى قد توصل إلى بلورة وبروز موقف دولي جديد في الساحة الدولية في المستقبل القريب.

لقد تشكل الموقف الدولي بوجه جديد، وقوى فاعلة جديدة بعد الحرب العالمية الثانية برزت فيه أمريكا قائدة لحلف الأطلسي، وبرزت روسيا قائدة لحلف وارسو. وظل هذا الوجه طوال الفترة التي سبقت سنة 1990، أي تفكك حلف وارسو، وانتهاء قوة وتأثير المنظومة الشرقية كدولة ثانية مؤثرة في الموقف الدولي. لقد برزت أمريكا كدولة متفردة، أو شبه متفردة في الموقف الدولي، وفي رسم سياسة العالم، ورسم خرائطه السياسية، والتأثير في القضايا الدولية الحساسة بشكل مباشر، ووصل الحد بأمريكا في هذه المرحلة التي أعقبت تفكك حلف وارسو إلى حد جر العالم أجمع خلفها، عسكريا وسياسيا واقتصاديا، في حسم الصراعات الدولية أو الإقليمية؛ كما جرى في مناطق عديدة في العالم، مثل العراق وأفغانستان وصربيا وكوريا، وغيرها... ولم يقف الأمر عند حد الدول الضعيفة بل تجاوز صلف أمريكا وعنجهيتها الدول الضعيفة إلى الدول الكبرى العملاقة، مثل الصين وروسيا في فرض اتفاقات عسكرية وسياسية بشروط مذلة، مثل مسألة الصواريخ وتدمير قسم من الرؤوس النووية، ومسألة تايوان في بحر الصين الجنوبي...

لقد ساعد أمريكا في فرض هذه الهيمنة وشبه التفرد قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، واتساع مناطق نفوذها السياسي وكثرة عملائها. لقد بلغ الظلم والغطرسة السياسية والعسكرية والاقتصادية مداه في العالم، ما حدا بالكثير من الدول الكبرى للتململ والتظلم، خاصة في مسألة الهيمنة الاقتصادية والتحكمات في الأسواق والسلع الحيوية مثل البترول.

وقبل أن نذكر طريقة التعبير عن التظلم، والسعي لرفع هذا الظلم العالمي الذي تفرضه أمريكا على العالم، نريد أن نقف قليلا عند بعض القضايا الدولية بعد مرحلة الاتحاد السوفيتي التي افتعلتها أمريكا أو سخرتها، وأجبرت الدول الكبرى عليها؛ لإبقاء السيطرة والهيمنة السياسية، وإبقاء سياسة التفرد أو الهيمنة العالمية، وتكريس جذورها عالميا، وفي الوقت نفسه محاربة من يريد التفلت من هذه الهيمنة ومحاربته بكل الوسائل المتاحة لديها.

1- العمل على بقاء هيمنة الدولار الأمريكي؛ باعتباره العملة الرئيسة في العالم، وإجبار دول العالم على اعتباره غطاء لكل العملات، وأداة التبادل التجاري الرئيسة، وخاصة في أسعار البترول والعقود مع الشركات.

2- محاربة التقارب بين الدول والاتحادات، خاصة الوحدة الأوروبية، والتعاون بين روسيا والصين أو كوريا الشمالية والصين.

3- فرض الهيمنة الاقتصادية العالمية على السلع الحيوية، ومحاولة احتكار الأسواق العالمية، خاصة أسواق البترول والإلكترونيات والصناعات الطبية والأدوية.

4- الوقوف في وجه الشعوب الساعية للانعتاق من ربقة العبودية التي فرضها حكامها عملاء أمريكا في كثير من دول العالم خاصة في المناطق الإسلامية.

5- وضع قواعد عسكرية ونشرها في كثير من مناطق العالم، سواء في مناطق الدول الكبرى أو الدول الضعيفة، مثل نشر منظومات صاروخية في دول أوروبا، وقواعد عسكرية في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي.

6- افتعال أزمات اقتصادية عالمية، وضرب الأسواق المالية، عن طريق عملائها وشركاتها العملاقة هنا وهناك؛ من أجل تدمير اقتصاديات الدول، وجعلها تدور في أوضاع كارثية تُلجئها للمساعدة ومدّ يد العون.

7- القيام بأعمال البلطجة، وجر العالم خلفها في حروب تخدم مصلحتها السياسية، كما جرى في حرب أفغانستان والعراق.

8- القيام بفرض العقوبات الاقتصادية على الدول المعاكسة لسياساتها ظاهرا أو حقيقة، وذلك كما فعلت مع إيران سابقا وحاليا، وكما فعلت أيضا مع كوريا الشمالية، وكما تريد أن تفعل هذه الأيام مع روسيا بسبب تمردها على سطوتها السياسية في أوكرانيا.

هذه نماذج من أعمال أمريكا التي تحاول من خلالها إبقاء السطوة السياسية، وإبقاء هيمنتها على العالم، وفي الوقت نفسه محاولة منع أي صعود أو تمرد على هذه الهيمنة السياسية. فهل خضعت الدول الكبرى لهذه السياسات، وحنت ظهرها لأمريكا لتتخذ منها ركوبا وحاملا لأوزارها الاقتصادية والسياسية؟ أم أن العالم قد بدأ يتململ تجاه هذه السياسات القسرية والقهرية التسلطية والاستعبادية أحيانا؟

يتبع...

ثقافة الهزيمة وتجارة المخدرات الفكرية

بقلم: الأستاذ أحمد الصوفي (أبو نزار الشامي)

إن أخطر الأمراض التي تفتك بالجسد هي تلك التي تضرب جهاز المناعة، فإذا ما أُضعف جهاز المناعة، فتحت مضائق الجسد أبوابها لجحافل الجراثيم تفري فيه الأذى بلا حسيب ولا رقيب. إن من أبرز المزايا التي كانت تميز الحياة في ظل دولة الخلافة والتي نعاني اليوم ونجرع مرارة فقدها ميزتين:

الأولى: هي حالة المناعة تلك والتي تمثلت بما يشبه القبة الفكرية التي كانت دولة الخلافة تحوط بها المجتمع فتذب عنه اللوثات والشبهات، وتبقي الفكرة الإسلامية حصينة نقية طاهرة. وكم شهد التاريخ الإسلامي وفقهاؤه الأفذاذ من المناظرات الشهيرة التي قضت على رؤوس الفتنة وقبرتها وقطعت ألسنة موقظيها.

الثانية: هي الشعور العام لدى الناس بالاعتزاز والانتماء والتمكين، شعور المسلم الذي يمشي في شوارع الخلافة أنه يركن إلى ركن شديد، يمتلئ قلبه عزة وهو يسمع انتصار الأمير يوسف بن تاشفين على جيش ألفونسو الذي حرر طليطلة، يشهد أهازيج الفرح وزينة النصر ابتهاجا بعودة القائد المظفر ألب أرسلان بعد معركة ملاذكرد التي فتحت بلاد الأناضول.

هاتان الميزتان الجليلتان: حصانة فكرية تنقي مفاهيم الإسلام من كل شائبة، ونفحة الاعتزاز بدين يصنع الانتصارات كل يوم، رافقتا تاريخنا الإسلامي وعززت شخصية المسلم فغدت قوية، مرهوبة عصية على الإضعاف، مكينة على التضليل.

لم تغفل مؤامرات الكافر المستعمر بعد أن هدم دولة الخلافة عن هاتين الميزتين ولا عن قدرتهما على إيقاظ المارد المسلم سريعا بعد سقوطه، لذلك فقد ركزوا لهدم ترسانتهم الفكرية بقضها وقضيضها واستدعوا لها أساطيلهم الإعلامية والثقافية معززة بجيش من علماء السوء ودعّار السياسة وقارعي طبول الفتنة.

والمطلوب من وراء هذا كله إنتاج نموذج مسلم فاقد للثقة بنفسه، فاقد للثقة بأمته، مخلخل الفهم لدينه، وبالتالي يغدو هذا المسلم سهل التضليل والانخداع، طيّع الاستمالة، سريع الذوبان في حضارة الغرب، فاقد الغيرة على انتهاك حرمات أمته.

أما بالنسبة لتكريس ثقافة الهزيمة، فقد تولى كبرها في المقام الأول علماء هم أصلا مهزومون من الداخل، أو مغرضون يأكلون على موائد السلاطين لقاء ترويجهم لثقافة الهزيمة بين الناس.

يتوضأ الشاب المسلم ثم يتوجه لصلاة الجمعة وقد امتلأ قلبه أسى على ضحايا المسلمين في بورما، أو مجازر الصين في الإيغور، يدخل المسجد عله يسمع ما يرفع معنوياته أو ينعش إحباطه، وإذ به يرى الخطيب على المنبر، يحمل في يده سوطا ثخينا ثم يبدأ بجلد المصلين بلا رحمة، نحن أمة لا خير فيها، أنتم جيل لا تستحقون النصر، كل الأمم متقدمة عليكم... وهكذا يخرج المسلم من المسجد وقد سلخ جلده من سياط الشيخ فازداد يأسه سوادا، وإحباطه اشتدادا. حتى إذا ما بقي لديه وميض من أمل تولى الإعلام إطفاءه وإخماده.

الإعلام والعلماء تتبعهم برامج التعليم المنهجي، ومواقع التواصل الفاسدة، وقوافل المثقفين المضبوعين بالغرب وسمومه، كلهم يعمل لتكريس ثقافة الهزيمة من الداخل، وبث الشبهات التي تفتن المسلم عن دينه.

أين تغطية الإعلام للانتشار الكاسح بفضل الله، لدعوة الخلافة في قارات الأرض الست؟! أين نقلهم لنتائج استطلاعات الرأي العام العالمية لمراكز الدراسات الاستراتيجية كمركز بيو غلوبال، ومركز برينستون والتي تؤكد إحصاءاتها تلهّف الشعوب المسلمة للعيش في ظل الشريعة؟ لا نسمع هذا، ولكننا نسمع هذا الإعلام ينقل بشغف أخبار الاعتقالات والملاحقات لهؤلاء الدعاة، لماذا؟ لأن أخبار الاعتقالات تفت بالأعضاد وتكرس الهزيمة النفسية.

أين تغطية هذا الإعلام لعشرات الآلاف من النصارى واليهود والملحدين الذين يقررون ترك حياة الضلال التي يعيشونها ثم يقفون ليشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، حتى نشرت صحيفة الغارديان البريطانية التحذيرات المتكررة أن هذا الإسلام هو أسرع الأديان انتشارا (The Fastest Growing Religion) بل تقدر حساباتهم أن ديننا في غضون أربعة عقود فقط سينتزع مركز الصدارة العالمية ليصبح الديانة الكبرى والأولى في العالم. هذا كله ولا خلافة للمسلمين ولا مرجعية ولا قيادة، بل ونحن نواجه حربا عالمية ممنهجة لتشويه الإسلام وإرهاب أهله.

نسألكم بالله، نسأل هذا الإعلام الأعمى ونسأل المشايخ الجلادين: أليست أخبار الحفاظ، والفقهاء والمجاهدين والدعاة وجحافل الأبطال اليوم في أمتنا هي الأوْلى بخطابكم من قصص الفساق والمتنازلين وعباد الغرب؟! أليس التركيز على مواطن القوة، وما أكثرها في أمتنا، خيرا لكم من لعب دور النائحة الثكلى على الشاشات والمنابر كل يوم؟!

وبالطبع لن تكتمل فصول الهزيمة من دون بث الشبهات التي تزعزع فكر المسلم وتلبس عليه مفاهيمه، تلك الشبهات التي ننام على بعضها ونستفيق على آخر، شبهات وأباطيل تهدف إلى علمنة الإسلام وإفراغه من قوته ومضامينه، وتحويله إلى طقوس بيتية شعائرية كهنوتية ما أبعدها عن نهج النبوة وسيرة قائدها العظيم.

شبهات أشبه بالمخدرات الفكرية تشل الأعصاب وتقعدها عن العمل:

اترك الدعوة للتغيير واجلس انتظر المهدي، اقعد واترك العمل السياسي، اقعد واترك التكاتف الحزبي مع إخوانك، اقعد فلا يوجد في الإسلام نظام سياسي، اقعد فحكامك الطواغيت هم ولاة أمرك لا يجوز التغيير عليهم. اقعد فالحق عليك لا على الحكام، هذا الجيل ليس هو جيل النصر، اقعد وتفرج على عرى الإسلام تنتقض عروة عروة...

مخدرات أضعفت الهمة وأوهنت النخوة والغيرة حتى غدا الشباب حائرا تائها، يخاف من أقرب إخوانه، لا يملك القدرة على التمييز بين الغث والسمين.

سيما وأصحاب هذه البضاعة المزجاة تفتح لهم القنوات أبوابها على مصاريعها، وتنفق عليهم ملايين الدولارات، ويصدرون تحت ألقاب المفكر الإسلامي، والعلم العلامة والحبر الفهامة، كلهم يلاحق هذا المسلم المسكين في تلفازه وجواله، وبين صفحات كتبه وجدران جامعته ومسجده.

أيها الشباب، أيها الإخوة والأخوات:

هذا التحريف لديننا من له إلا أنتم، من ينفي عن الإسلام ذلك الأذى إلا سواعدكم، يقول الحبيب ﷺ: «يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلَفٍ عُدُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ».

ألا تحبون أن تكونوا أنتم عدول هذا الخلف؟ تعلموا دينكم من علمائه الحقيقيين، وعلماؤه الحقيقيون لن تجدوا أكثرهم على الفضائيات ولا على موائد الحكام، احذروا أية دعوة تدعوكم إلى القعود أو اليأس أو زعزعة الثوابت التي رواها أجدادكم الفقهاء بمدادهم ودافع عنها أمراؤكم الخلفاء بدمائهم.

رسولكم يقول: «لَا تَفُتُّوا فِي أَعْضَادِ النَّاسِ»، رسولكم يقول: «بَشِّرْ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِالسَّنَاءِ وَالرِّفْعَةِ، وَالدِّينِ وَالنَّصْرِ وَالتَّمْكِينِ فِي الْأَرْضِ».

نحن بإذن الله لا غيرنا، وجيلنا لا غيره هو من سيشهد التغيير بحول الله وقوته. ثقوا بالله وثقوا بأمتكم التي يرتعد الغرب وأساطينه من صحوتها وهو يعلم كم هي حبلى بالأبطال والأخيار.

أنتم لستم غثاء وإلا فلماذا يحاربكم الغرب وعملاؤه ويخشون وحدتكم؟ أنتم من هزم أمريكا ومرغ أنفها مرارا بتراب أفغانستان، أنتم من أسقط أربعة أنظمة كان يظن البعض أن ما لها من زوال. أنتم من يقدم التضحيات في فلسطين وقد مرغ ستة من أبنائكم كبرياء يهود بملعقة طعام.

ما أعظمكم وأعظم أمتكم، ما أعظمها في عقيدتها الجامعة الجذابة المقنعة التي تشقى بفقدها أنظمة العالم فتمشي مكبة على وجهها.

ما أعظم أمتنا في أبنائها الشباب وكم يتمنى الغرب الذي هرمت ظهور عجّازه أن يكون له ما عندكم من ريعان الشباب وهمته ونضارته.

ما أعظم أمتنا في موقعها الاستراتيجي وثروات برها وبحرها التي حبانا الله وحرمها أشقياء الأرض وشذاذها.

ما أعظمنا في شريعة ربنا التي قادت البشرية سابقا والقادرة وحدها اليوم على إنقاذنا بل وإنقاذ أمريكا وأوروبا وروسيا من وحل الرأسمالية التي يشقى بها حتى أهلها.

والله لا ينقصكم إلا قائد رباني حقيقي، تلتفون حوله في بيعة على كتاب الله وسنة نبيه تحيل هذه الأرض نورا وعدلا بعدما ملئت ظلما وجورا.

اللهم لا تطل بنا هذا العهد واجعلنا من شهوده وأوليائه، والحمد لله رب العالمين.

استعدوا لشهر الخير
شهر رمضان شهر شحذ الهمم

يُعَدّ شهر رمضان من أفضل شهور السنة عند الله؛ فهو شهر الصيام والقيام، وهو شهر عظيم للتزوُّد فيه من الخير، وهو الشهر الذي أنزل الله فيه القُرآن؛ لقوله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ)، وهو شهر يفرح المسلمون بقدومه فيستقبلونه وملؤهم استعداد لعبادة الله فيه، والتقرب إليه بالصيام، والقيام، والدعاء، وقراءة القرآن، والذكر ... فشهر رمضان شهر يجدد فيه المسلم إيمانه، ويقوي صلته بربه، فيصير خلقاً آخر، لايميل إلى الإخلاد إلى الأرض، ويرفرف إلى آفاق الملائكة.ويُعَدّ الصيام من أركان الإسلام الخمس؛ فلا يكتمل إسلام العبد إلّا به؛ لقول النبيّ محمد صلّى الله عليه وسلّم: (بُنِيَ الإسْلامُ علَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ وأنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ ورَسولُهُ، وإقَامِ الصَّلَاةِ، وإيتَاءِ الزَّكَاةِ، وحَجِّ البَيْتِ، وصَوْمِ رَمَضَانَ).

ولقد كان السلف الصالح رحمهم الله، يجعلون من شهر رمضان دورة إيمانية ومعهدًا خاصًا للتربية النفسية، فأما نهارهم فصيام ودعوة وذكر، وأما ليلهم فقيام وتلاوة وفكر، وأما نظرهم وخواطرهم فعبرة وعظة وإلهام.. حديثهم قرآن وخُلُقهم قرآن. وقد سُئلت أم المؤمنين عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنْ خُلُقِ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم فَقَالَتْ: «كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ».

فالتقوى ثمرة من أهم ثمرات الصيام، قال تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ١٨٣) وما أمرنا الله بما تعبّدنا إلا من أجل التقوى، فقد قال سبحانه: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمْ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ٢١) بل إن ما فرضه الله من القصاص جعل غايته التقوى: (وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُوْلِي ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ١٧٩).فالتقوى هي امتثال الأوامر واجتناب النواهي، والمتّقون هم الذين يراهم الله حيث أمرهم ولا يقدمون على ما نهاهم عنه... والمتّقون هم الذين يعترفون بالحق ويعرفونه ويؤدونه، وينكرون الباطل ويجتنبونه، ويخافون الرب الجليل الذي لا تخفى عليه خافية... والمتّقون هم الذين يعملون بكتاب الله فيحرّمون ما حرّمه ويحلّون ما أحلّه، فهم لا يخونون في أمانة، ولا يرضون بالذل والإهانة، ولا يعقّون ولا يقطعون، ولا يؤذون جيرانهم، بل هم يصلون من قطعهم، ويعطون من حرمهم، ويعفون عمن ظلمهم، الخير عندهم مأمول، والشر من جانبهم مأمون، لا يغتابون، ولا يكذبون، ولا ينافقون، ولا ينمُّون، ولا يحسدون، ولا يراؤون، ولا يرابون، ولا يقذفون، ولا يأمرون بمنكر ولا ينهَون عن معروف، بل يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، تلك صفات المتقين حقًّا الذين يخشَون ربهم بالغيب وهم من الساعة مشفقون. ومما أثر عن السلف: «إن من علامة التقوى أنك ترى لها قوة في دين، وحزمًا في لين، وإيمانًا في يقين، وحرصًا في علم، وعلمًا في حلم، وقصدًا في غنًى، وخشوعًا في عبادة، وتحملًا في فاقة، وصبرًا في شدة، وطلبًا في حلال، ونشاطًا في هدى، وتحرجًا عن طمع».

والتقوى درجات: أعلاها فعل الواجبات والمستحبات، وترك فضول المباحات، وتجنُّب المحرمات والشبهات والمكروهات، والورع عما تخشى عذابه في الآخرة. وأدناها فعل الواجبات، وترك المحرمات مع ترك المستحبات وفعل المكروهات، والتوسع في فضول المباحات وقلة الورع.

ومن علامة التقوى: عدم الغفلة وعدم الاستخفاف بالمنكر من الأقوال والأفعال، والضيق بالمنكر إذا حصل، والتأذي منه إذا وقع، والفزع إلى الله طالبًا الخلاص، هذا من صفات المتقين... فالتقيُّ إذا وقع في المعصية لا يمكن أن يستريح حتى يعود إلى الله طالبًا الصفح والمغفرة مما ألمّ به، يقول الله عز وجل: (إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ إِذَا مَسَّهُمْ طَٰٓئِفٌ مِّنَ ٱلشَّيْطَٰنِ تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبْصِرُونَ٢٠١)، فلا يمكن أن يجدوا أمنًا ولا طمأنينة إلا بالخروج من تلك الحال؛ وذلك بالاستغفار والتوبة إلى الله.

ومن علامة التقوى: تحرّي الصدق في الأقوال والأعمال، سواء مع الله أم مع الناس، قال تعالى: (وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ٣٣)فالصدق مع الناس يكون في تعاملاته وفي بيعه وشرائه وفي شأنه كله، ومع الله في الثبات على الحق وقت الشدائد، وفي اجتناب المحرمات في الخلوات وغيرها من المواقف.

ومن علامة التقوى: تعظيم شعائر الله (ذَٰلِكَ وَمَن يُعَظِّمْ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ٣٢) وشعائر الله هي: معالم الدين الظاهرة، كالصلاة والزكاة والحج والحكم بما أنزل الله في دولة لها سلطان وكيان. فما معنى تعظيم شعائر الله؟ تعظيم شعائر الله يعني عدم التهاون في تطبيقها، والإنكار على من يتهاون فيها، فالحكم بالإسلام شعيرة عظيمة من شعائر الله، ويلزم للحكم بالإسلام وجود دولة وخليفة ذي سلطان، فلا يتحقَّق تعظيم هذه الشعيرة إلا بالعمل الجاد المخلص لإيجاد هذه الدولة التي تطبّق الإسلام وتُظهر شعائره وتعظّمها.

فالصيام من شأنه أن يحقق التقوى، والتقوى من معالمها تعظيم الشعائر وخاصة شعيرة الحكم بالإسلام؛ ولذلك لا يصح من الصائم أن يعظّم سنَّة صلاة التراويح، وفي الوقت نفسه يتكاسل عن تعظيم شعيرة العمل الجاد والمخلص لإيجاد الخلافة التي تعظّم شعيرة الحكم بما أنزل الله؛ ولذلك واجب على المسلمين، وهم يعبدون الله بالصيام، أن يحقّقوا مراد الله من الصيام، ألا وهو التقوى. وواجب على المسلمين، وهم يحققون ثمرة التقوى من صيامهم، أن تدفعهم هذه التقوى إلى تعظيم شعائر الله كلها، وعلى رأس هذه الشعائر شعيرة العمل لإيجاد الخلافة لأنها هي تاج الفروض.

ومن علامة التقوى: الورع عن المحرمات وعن أي شيء قريب منها، قال عليه الصلاة والسلام: «دَع ما يريبُكَ إلى ما لا يريبُكَ» وقال أيضًا: «لا يبلغ العبد أن يكون من المتَّقين حتى يدع ما لا بأس به حذرًا لما به بأس» رواه الترمذي وقال: حديث حسن.

والورع يجب أن يكون ورعًا صحيحًا، فبعض الناس يفعلون الكبائر ثم يتورَّعون عن الأشياء اليسيرة، وبعض الناس يتورَّع عن التقصير في فعل النافلة كصلاة الضحى أو التراويح أو قيام الليل، ولا يرى غضاضة في القعود عن أعظم فرض بل عن تاج الفروض وهو الخلافة. وللتوضيح نسوق هذين الأثرين:

الأول: لما سُئِل الإمام أحمد رحمه الله عن رجل يشتري البقل ويشترط الخوصة، أنه يخشى أن تكون هذه التي تربط بها حزمة البقل غير داخلة في البيع فيشترط على البائع ذلك، قال: ما هذه المسائل؟!، قالوا: فلان يفعل ذلك، إبراهيم بن أبي نعيم قال: هذا نعما.. هذا رجل يليق بحاله.. رجل متقي جدًا.

والثاني: سُئِل أحمد رحمه الله عن رجل له زوجة وأمه تأمره بطلاقها، فقال: «إن كان برّ أمه في كل شيء حتى لم يبقَ إلا طلاق زوجته؛ يفعل؛ ولكن إن كان يبرها بطلاق زوجته ثم يقوم إلى أمه بعد ذلك فيضربها فلا يفعل».

فلنتقِّ الله عز وجل، ولنغتنم هذا الشهر الكريم بالتوبة الصادقة، والعمل الجاد المخلص لإعزاز دين الله، فشهر رمضان مضمار لمن يريد أن يسابق إلى الله، والسابق كما قال عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه في حجة حجها عند دفع الناس من عرفة قال: «ليس السابق اليوم من سبق به بعيره، إنما السابق من غفر له».

فلنسابق إلى الله في فعل الطاعات، ولنشحذ همم المسلمين في السعي الجاد لإعادة الحكم بما أنزل الله، فهذا الشهر تضاعف فيه الأجور، وتنتشر فيه نفحات الرحمن على عباد الله، فيا سعادة من تعرَّض لنفحة من نفحات الله.

أخرج الطبراني بإسناد حسن عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «افعلوا الخير دهركم، وتعرَّضوا لنفحات رحمة الله، فإن لله عز وجل نفحات من رحمته يصيب بها من يشاء من عباده، وسلوا الله عز وجل أن يستر عوراتكم وأن يؤمن روعاتكم».

أيها المسلمون: أقبل عليكم رمضان يحمل إليكم نفحات من الرحمن، نفحات من بدر وعين جالوت، نفحات تستنهض عزائمكم للوقوف في وجه الظالمين وحكام الطاغوت وأولياء الشيطان الذين عطّلوا الدين وفرَّقوا جماعة المسلمين، فأشغلوا المسلمين بحروب وهمية وأعداء افتراضيين صنعهم الغرب على عين بصيرة، فقسَّم الغرب وعملاؤه المسلمين إلى (سنة وشيعة) و(متطرفين ومعتدلين) و(إرهابيين ومسالمين)، وأوقع بينهم العداوة والبغضاء؛ وكل ذلك حتى يبقى المسلمون في فرقة وعذاب، وحتى لا تصفو أذهانهم فيدركوا خصمهم وسبب مصابهم.

أيها المسلمون: أنتم على موعد مع الخلافة على منهاج النبوة، فلا يهولنَّكم ما يعصف بالمسلمين، ولا يرهبنَّكم ما عند الغرب من سلاح وعتاد، فالإسلام قد شقَّ طريقه إلى الناس كافة ليخرجهم من ظلمات الرأسمالية والكفر والضلال إلى نور الإسلام وعدله وطمأنينته، وليزلفن الله، برجمته ومنّه، بين قلوب المسلمين كما ألَّف بين الأوس والخزرج، وليبلغنَّ أمر هذا الدين ما بلغ الليل والنهار. روى أحمد في مسنده عن تميم الداري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «ليبلغن هذا الأمر ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين بعزّ عزيز أو بذلّ ذليل، عزًّا يعز الله به الإسلام وذلًّا يذل الله به الكفر».

أيها المسلمون: ثقوا بالله القوي العزيز، ووثّقوا صلتكم به، واجعلوا شهر رمضان هذا شهرًا تستنصرون به الحق سبحانه بإخلاص خالص، ضارعين إليه أن يشرح صدور المسلمين لنصرة دينه وإقامة شرعه ومبايعة خليفة للمسلمين يقيم فينا الدين كما أقامه رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون... (وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هُوَ ۖ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَرِيبًا).

اللهمَّ أعِنَّا والمسلمين على صيام شهر رمضان، واجعلنا ممن يتعرضون لنفحاته، وأعِنَّا على تعظيم شعائر دينك، وأورثنا تقوى تدفعنا إلى كل خير فيه مرضاتك، يا رب العالمين.

يوسف أبو إسلام
الأرض المباركة فلسطين

يا علماء المسلمين: إياكم والإسلام القُطري الوطني

قال تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَناً قَلِيلاً إِنَّمَا عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

الدكتور فرج ممدوح

«يحذر تعالى عباده من نقض العهود والأيمان لأجل متاع الدنيا وحطامها فقال: [وَلَا تَشْتَرُوا بِعَهْدِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا] تنالونه بالنقض وعدم الوفاء [إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ] من الثواب العاجل والآجل لمن آثر رضاه، وأوفى بما عاهد عليه الله [هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ] من حطام الدنيا الزائلة ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾». (تفسير السعدي)

لا شك أن المسلمين بعد هدم دولتهم عام 1924م قد أصبحوا بلا راع ولا حام ولا مرجعية فكرية ولا سياسية، وصاروا مفرقين مشرذمين مشتتين في أقطار على شكل دويلات هزيلة وطنية تسمى ظلما وبهتانا بدول. وأصبحت بين هذه الدول حدود، وصار كل قطر يحكم جزءا من أمة محمد ﷺ، وجُعل لكل شعب علم ووطن وحاكم، وصار كل قطر يغني على ليلاه، وصار اهتمام المسلمين في هذه الدول بأنفسهم أولا ثم بعض التعاطف مع شعوب الدول الأخرى.

والعجيب في الأمر أن العلماء في هذه الدول تبعوا العوام، فصار علماء الأردن همهم الأردن، وعلماء الشام همهم الشام، وعلماء المغرب همهم المغرب، وعلماء تونس همهم تونس، وعلماء مصر همهم مصر، وصار علماؤنا لا يتدخلون في شؤون المسلمين في الأقطار الأخرى لأن هذا صار سنة ونهجاً يسير عليه علماؤنا في القطر الواحد.

وتحجج العلماء بأن أهل مكة أدرى بشعابها، وبأنهم لا يريدون أن يفتعلوا الفتن بتدخلهم فيما لا يعنيهم أو فيما لا يخصهم أو فيما قد يسبب امتعاضا لدى حكومات أو حكام الدول الأخرى فانصرف العلماء ليسلطوا جل تفكيرهم على القطر الذي يعيشون فيه هم، وصارت الفتاوى والأحكام تخرج وتصدر متعلقة بشعب ذلك القطر والبلد ولا تتعداه إلى غيره من الشعوب المسلمة التي تعيش خارج الحدود. وقد أصبح هذا الأمر مسلّمة وقاعدة ونهجاً يسير عليها علماء المسلمين في البلاد الإسلامية.

بمعنى آخر فإن علماء المسلمين في كل قطر قد تكيفوا وكيّفوا الدين والفتاوى لتتناسب مع المعطيات الجديدة التي نشأت عليها الدول القطرية وأنظمتها السياسية بعد هدم الخلافة العثمانية عام 1924م. ومن أكثر الأمثلة وضوحا في هذا المقام: تحديد يوم الصيام في شهر رمضان أو تحديد يوم العيد في شوال. فيفتي المفتي دون حرج مثلا أن يتم أهل درعا في الشام شعبان ثلاثين يوما بينما أهل الرمثا في الأردن قد أعلنوا رؤية الهلال في الأردن. وهذه الحالة تحدث بين كثير من الأقطار المتجاورة التي لا يفصل بينها إلا خط سايكس وبيكو ويكاد يحدث ذلك كل عام! لماذا؟ ليس كما يدعي البعض لاختلاف المطالع، وإنما لأن الفتوى والدين الإسلامي في كل قطر قد كيف وغلف في غلاف ليتناسب مع القطر والوطن والنظام السياسي هناك.

وهذا المثال المذكور أعلاه هو غيض من فيض وقطرة من بحر للتدليل على الدين الوطني القطري الذي ارتضاه حكام المسلمين لشعوبهم، وهو نفسه الذي صادق عليه معظم علماء القطر، وصاروا يقضون به ويفتون به ولا يتورعون عن إيجاد الإدلة على صحة هذا الدين الوطني وأنه مأخوذ من الإسلام الحنيف الذي نزل على محمد ﷺ

ومن المضحك والجالب للسخرية، أنه إذا أراد حاكم القطر للعلماء أن يتدخلوا في شأن دولة لسبب سياسي ما تجدهم عندها يدوسون كل ما قالوه من قبل، ويبدؤون بإظهار الأدلة الأصلية التي تدعو لنصرة الشعب المراد نصره ضد حاكمه، ثم إذا تعدل الوضع السياسي وتصالح الحاكمان أو النظامان فيما بينهم رجع حكام القطر إلى حالة الأصل من عدم التدخل في شؤون القطر الآخر، وخير مثال على ذلك الثورة السورية، التي فضحت هؤلاء العلماء وعرتهم وبينت بكل وضوح ذلك الدين الوطني القطري الذي يتبدل ويتغير مع تغير الرياح السياسية ورغبات النظام ومن خلف هذا النظام من الدول الاستعمارية التي تسيره وتتحكم بحباله من واشنطن أو لندن أو باريس...

وهذا الدين القطري الوطني، وهذا النهج المقيت الذي يسير عليه علماء المسلمين في أقطارهم هو الذي جعل عصبة منهم تحلل السلام مع كيان يهود في مصر والأردن وتركيا والبحرين والإمارات والسودان ومؤخرا من حكومة ترأسها حركة إسلامية في المغرب! والله المستعان على ما يصفون.

أيها العلماء الأفاضل: ليست القضية كما يظن بعضكم أنها قضية خروج بعض العلماء السيئين في كل قطر عن الصف العام للعلماء في ذلك القطر، ليست المسألة كذلك إطلاقا. فالمسألة أكبر من ذلك وأخطر، إن المشكلة هي في المنهج الذي رُسم لعلماء كل قطر بعد هدم دولة الإسلام، إن المسألة والمشكلة تكمن في النهج الوطني والقطري الذي تم اختزال وحصر فهم الإسلام من خلاله، فالاستعمار قد هدم دولة الإسلام، وأسس كيانات قطرية لإمعان الفرقة بين المسلمين وللحيلولة دون عودتهم أمة واحدة، ومن أجل ذلك صاغ دور العلم الشرعي في كل بلد بشكل يتماشى مع الكيانات الجديدة المراد استمرارها. هنا تكمن المشكلة وهذا هو أس البلاء.

أيها العلماء الأفاضل: ليست القضية قضية إخلاص فقط، وإنما هي قضية وعي على ما يحدث، وعي على هذا المنهج القطري الوطني في تخريج العلماء والشرعيين من مؤسسات العلم. لقد حرص أعداء الأمة على تخريج أفواج العلماء وطلبة العلم ليكونوا خدماً وحماة للدول القطرية والوطنية وأنظمتها. وهذه هي المشكلة وهذا هو سبب استمرار وجود هذه الدول وتلك الكيانات اليوم. قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُواْ إِلَى اللّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللّهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

أيها العلماء الأفاضل: لقد حاول الغرب تغيير القالب الذي يصاغ فيه الإسلام وشرع الله، فبدل أن يكون في دولة خلافة راشدة وضعوه وصبوه في قوالب وطنية وقطرية، فصار الإسلام في هذه البلدان موجودا ولكنه خال من المضمون الذي أراده الله. لأن الإسلام ببساطة لا يمكن أن ينتج ويؤتي أكله إذا كان محصورا في كيانات وصناديق وأقطار. إن هذا الدين كما تعلمون هو دين الأخوة والتعاون والوحدة والجهاد والتوسع والإغاثة والنصرة والسيادة على الأمم والشعوب، فكيف يمكن حصره وخنقه في كيانات هزيلة وقطرية ووطنية؟!

يا علماء الدين الأفاضل! ألا تذكرون حين بنى المنافقون مسجدا ضرارا، مع أنهم قالوا بأنهم يريدون به نصرة الإسلام والمسلمين، تذكروا رحمكم الله ماذا قال الله عز وجل لنبيه مبينا حالهم: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِداً ضِرَاراً وَكُفْراً وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَاداً لِّمَنْ حَارَبَ اللّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَداً لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾.

أوليست الدول التي أسسها الإنجليز والفرنسيون والأنظمة والدساتير التي وضعوها والحكام والمناهج والقوالب التي صاغوا فيها دين الإسلام على الشكل الوطني والقطري هي مساجد ضرار اليوم؟

أيها العلماء الأفاضل: إن هذا النهج الوطني والقطري في التعامل مع دين الله قد دمر الأمة الإسلامية وأدى إلى إذلالها وشرذمتها وفرقتها واحتلال بلادها وتطاول أعداء الله عليها. فهل أنتم مستمرون في هذا النهج؟ أم أنكم عائدون إلى النهج القويم السليم؟

أيها العلماء الأفاضل: إن هذا عهد الله وإن هذا دينه العظيم وإن هذا شرعه الحنيف، إنه دين لكل المسلمين وليس لجزء منهم، وهو الدين الذي ارتضاه الله للبشرية فكيف يحصر في دول قطرية ووطنية؟!

أيها العلماء الأفاضل: الله الله في دينكم، الله الله في أمتكم، الله الله في عهد الله، إنما عند الله هو خير لكم، إنما عند الله هو خير لأمة محمد ﷺ، إنما عند الله هو خير للبشرية.

قال تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِعَهْدِ اللّهِ ثَمَناً قَلِيلاً إِنَّمَا عِندَ اللّهِ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

جواب سؤال:

نأخذ بالحسابات الفلكية في تحديد أوقات الصلاة ولا نأخذ بها في تحديد بدء الصوم والعيد

السؤال:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اميرنا الغالي سلام عليكم من الله ورحمة يدور في ذهني هذا السؤال منذ زمن فارجو ان يكون توضيح منكم سائل الله ان يمن عليكم بالصحة والعافية وان يفتح الله عليكم بفتحه العظيم لماذا نأخذ بالحسابات الفلكية في تحديد اوقات الصلوات الخمس على مدار العام ولا نأخذ بالحسابات الفلكية في تحديد بدء الصوم والعيد ؟

الجواب:

لقد سبق أن أصدرنا جواباً حول مثل هذا السؤال وذلك في 25/11/2003 وقد جاء فيه:

[... - طلب الله سبحانه أن نصوم ونفطر لرؤية الهلال، وجعل سبحانه الرؤية سبب الصوم والفطر «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته». إن رأينا هلال رمضان صمنا، وإن رأينا هلال شوال أفطرنا.

- إن المتتبع للنصوص الواردة في الصوم يجدها تختلف عن النصوص الواردة في الصلاة، فقد ربط الصوم والفطر بالرؤية «صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته» [فمن شهد منكم الشهر فليصمه] فالرؤية هي الحكم.

لكن النصوص في الصلاة قد ربطت بالوقت [أقم الصلاة لدلوك الشمس]، «إذا زالت الشمس فصلِّ». فكانت الصلاة متوقفةً على الوقت فبأية وسيلة تحققت من الوقت صليت، فإذا نظرت إلى الشمس لترى وقت الزوال أو نظرت إلى الظل لترى ظل كل شيء مثله أو مثليه كما جاء في أحاديث أوقات الصلاة، إن فعلت ذلك وتحققت، صحّت الصلاة، وإن لم تفعل ذلك بل حسبتها فلكياً فعلمت أن وقت الزوال هو الساعة كذا فنظرت إلى ساعتك دون أن تخرج لترى الشمس أو الظل، قد صحّت الصلاة، أي أن تتحقق من الوقت بأية وسيلة. لماذا؟ لأن الله سبحانه طلب منك الصلاة لدخول الوقت وترك لك التحقق من دخوله دون تحديد لكيفية التحقق.

وأما الصوم فقد طلب منك الصوم بالرؤية فحدد لك السبب بل فوق ذلك قال لك إذا حجب الغيم الرؤية فلم تر، فلا تصم حتى وإن كان الهلال موجوداً خلف الغيم وكنت متأكداً من وجوده بالحساب الفلكي.

«حَدَّثَنَا آدَمُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ

قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ قَالَ قَالَ أَبُو الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صُومُوا لِرُؤْيَتِهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَتِهِ فَإِنْ غُبِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا عِدَّةَ شَعْبَانَ ثَلَاثِينَ» أخرجه البخاري، أي إن لم تروه فأكملوا عدة شعبان ثلاثين.

- إنَّ الله سبحانه هو خالق الكون، وهو سبحانه الذي علَّم الإنسان ما لَم يعلم، فالعلم بحركة الأفلاك ودقائقها هو من فضل الله على الناس. لكنَّ الله سبحانه لَم يطلب منّا أن نعتمد الحساب للصوم بل طلب منا الرؤية فنعبده سبحانه كما طلب ولا نعبده سبحانه بما لَم يطلب.

وهكذا فإن الرؤية وحدها هي الحكم في الصوم والفطر وليس الحساب الفلكي. وبناءً عليه نقول بعدم جواز الحسابات الفلكية في الصوم والفطر بل الرؤية فقط لأنها الواردة في النصوص.]

أخوكم عطاء بن خليل أبو الرشتة

22 شعبان 1443هـ الموافق 2022/03/25م

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info

STAG